ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

تحالف "أوكوس"

تغيرات جيواستراتيجية عالمية

- مصر والقضايا العربية.. أدوار وشراكات نشطة (ملف خاص)
- تقرير التنمية البشرية.. فرصة مصرية لمبادرات جديدة
- مرتكزات ودلالات استراتيجية مصر لحقوق الإنسان
- أثر تعديلات البورصة المصرية على الأسواق المالية

OCT 2021
العدد (34)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies
ecss.com.eg

تقديرات مصرية

تحالف "أوكوس"

تغيرات جيواستراتيجية عالمية

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا الأمن والدفاع (ملف خاص)

تحركات مصر لإحياء السلام ودعم الفلسطينيين

صفحة 18

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (34) - 15 أكتوبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- تحالف "أوكوس".. متطلبات مصرية

قضايا دولية 10

- تداعيات اتفاق "أوكوس" على العلاقات الأطلسية

قضايا الأمن والدفاع 16

مصر والقضايا العربية.. أدوار وشراكات نشطة (ملف خاص)

- تحركات مصر لإحياء السلام ودعم الفلسطينيين
- متطلبات تعزيز الشراكة المصرية – العراقية
- الدور المصري في تلافي تعقيدات الأزمة الليبية
- تأثير نقل غاز مصر إلى لبنان على التعاون العربي

قضايا السياسات العامة 34

- تقرير التنمية البشرية.. فرصة مصرية لمبادرات جديدة
- مرتكزات ودلالات استراتيجية مصر لحقوق الإنسان

قضايا نوعية 44

- أثر تعديلات البورصة المصرية على الأسواق المالية
- توقّعات "الأونكتاد" لنمو الاقتصاد العالمي 2021

كيف يفكر العالم؟ 45

- أسباب تفاقم أزمة الطاقة في الدول الأوروبية

بيانات وإحصائيات 60

- تقرير التنمية البشرية في مصر 2021.. المسيرة والمسار

الافتتاحية

تحالف "أوكوس".. متطلبات مصرية

* د. عبد المنعم سعيد

في 15 سبتمبر 2021، عقد الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، ورئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون"، والأسترالي "سكوت موريسون"، لقاء افتراضيًا نجم عنه إطلاق شراكة بين الأطراف الثلاثة في المحيط الهندي والباسيفيكي تحت اسم "أوكوس" بهدف تعزيز التعاون المشترك لمواجهة التهديدات بهذه المنطقة.

وجرى اعتبار هذه الشراكة من قبل المحللين **أولًا** معاهدة أمنية بين الدول الثلاث، تشمل مجالات عدة في التكنولوجيات الحديثة، خاصة فيما يتعلق ببناء الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. **وثانيًا**، أنها تستهدف الصين، والحد من توسعاتها العسكرية في بحر الصين الجنوبي. **وثالثًا**، أنها تعد إضافة لترتيبات أمنية وعسكرية تعرف "بالكويد"، أو تحالف الولايات المتحدة مع الأطراف الأربعة لليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية والهند، وكذلك التحالف في مجال المخابرات بين الدول الأنجلوسكسونية (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا). **ورابعًا**، أن تحالف "أوكوس" بالطريقة التي تم بها الإعلان عنه جاء بمثابة إعادة ترتيب للأوضاع في النظام العالمي، خاصة بعد الخروج الأمريكي من أفغانستان، الذي وصفه رئيس هيئة الأركان الأمريكية "مارك ميللي" أمام الكونجرس بأنه نجح لوجستيًا، وفشل استراتيجيًا، وكذلك في ظل تقديرات بالصعود الصيني إلى مكانة القوة المنافسة للولايات المتحدة، مما قد يترتب عليه درجات مختلفة من التوتر الذي قد يصل إلى حرب باردة جديدة.

وخامسًا، أن هذا التحرك على الجانب الأمريكي تجاه أشكال جديدة من التحالف قد يؤثر سلبًا على التحالف الرئيسي في العلاقات الدولية والقائم عبر المحيط الأطلنطي بين شمال أمريكا وأوروبا ممثلة في عدد من المنظمات في مقدمتها "حلف الأطلنطي" و"الاتحاد الأوروبي" ومجموعة الدول السبع، وثلاثتهم تعبر عما كان معروفًا بالتحالف الغربي في السياسة الدولية.

التحرك الأمريكي الجديد مسّ بشدة مكانة فرنسا وموقعها في التحالف الغربي، وهو إذا ما أُضيف إلى الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، وانتهاء عهد المستشارة الألمانية "أنجيل ميركل"؛ فإن هذا التحرك الجديد ربما يهدف إلى بث فاعلية جديدة في هذا التحالف لا تتقيد بالتقاليد الأوروبية، وتاريخ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

سادسًا، أن هذه التغيرات بشكل عام تشير إلى انتقال مركز العلاقات الدولية في العالم مما كان عليه دائرًا حول المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط (والشرق الأوسط بالتبعية) إلى شرق وجنوب شرق آسيا، أرضًا وماء وفضاء، حيث يجري التنافس الأمريكي-الصيني بأشكال متعددة.

أبعاد مختلفة

النظرة هكذا لهذا التطور الجديد ربما يكون فيها بعض المبالغة التي ينبغي التحذير بشأنها، فلا تزال هناك الكثير من المعلومات حوله لا تزال غير معروفة. فرغم حالة الحنق والتوتر التي اعترت فرنسا ورئيسها من صفقة الغواصات الأمريكية الأسترالية التي حلت محل صفقة فرنسية أسترالية أخرى ذات غواصات تقليدية؛ فإن تراجع الرئيس الفرنسي "ماكرون" عن سحب السفراء من الولايات المتحدة وأستراليا نتيجة مكالمة تليفونية مع الرئيس "بايدن"، يبدو وكأنه يضع الصدمة الفرنسية الأولية في مكانها الصحيح وهو الخسارة الاقتصادية وليس التقديرات الاستراتيجية.

الأمر الآخر أن الاتفاق الجديد يخرج من عباءة اتفاقيات دفاعية قديمة وتقليدية واقعة بين الولايات المتحدة وكل من أستراليا والمملكة المتحدة، وأضيف لها أبعاد تكنولوجية كانت متوقعة في كل الأوقات. الأمر الثالث أن كافة أشكال التحالفات منذ الحرب العالمية الثانية داخل المعسكر

الغربي لم تكن تحالفات عسكرية فقط، وإنما سادتها حالة عميقة من الاعتماد المتبادل الاقتصادي والقيمي المستند إلى نظم سياسية واحدة. ومن ثم فإن اعتبار ترتيبات وصفقات عسكرية جديدة وكأنها تخلّ بالعلاقات التاريخية سوف تكون فيه مبالغة شديدة.

الأمر الرابع الخارج عن هذا السياق يأتي بالفعل من جانب الصين التي لا تزال من ناحية عناصر القوة تمثل عملاقًا اقتصاديًا كبيرًا لا يقل عن الولايات المتحدة في اختراق الأسواق الدولية، والنفاذ الاقتصادي إلى كافة دول العالم تقريبًا. لكن هذا الأمر يعكس من ناحية أخرى حالة الاعتماد المتبادل الهائلة بين الولايات المتحدة والصين التي لديها احتياطيات هائلة من الدولار الأمريكي، وتشكل صادراتها إلى الولايات المتحدة حوالي 40% من الواردات الأمريكية في مجالات متعددة من بينها سلاسل التوريد الخاصة بالصناعات الأمريكية.

الأمر الخامس هو أن التوصيف الأمريكي لحالة العلاقات الدولية هو أن العلاقات الأمريكية-الصينية تقوم على "التنافس" بشكل رئيسي، دون إغفال وجود مساحات وقضايا للتعاون (الاحتباس الحراري، وأزمة كورونا)، وأخرى فيها تناقضات لا يمكن تجاهلها مثل: السلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي، والاتفاقيات الصينية الإيرانية.

رسالة "بايدن"

كل ما سبق يُشير إلى حالة مركبة من العلاقات التي يمتزج فيها التعاون مع التنافس والتوتر، ولكنها لا تعبر عن تناقضات "قطبية" حادة. الأرجح هو أن الولايات المتحدة بقيادة "بايدن" ترسل رسالة إلى العالم بأنها إذا خرجت من أفغانستان فإنها سوف تكون لديها قدرات سياسية واستراتيجية في البحار والمحيطات في العالم.

وفي الوقت ذاته، فإن الرئيس الأمريكي يريد إعداد نفسه بكثير من القدرات التفاوضية ساعة الجلوس مع المنافس الصيني تدور في كثير منها حول "تخريج" الصين من صفوف الدول النامية، والتي تمتعت فيها الصين بمزايا تنافسية كبيرة، خاصة في منظمة التجارة العالمية، إلى مكانة الدول الغنية القادرة، ومن ثم سوف يكون عليها تحمل مسئوليات مختلفة في المجتمع الدولي، خاصة في ظل اتجاه العالم إلى المزيد من "العولمة"، سواء من خلال مشكلات وأزمات مشتركة لم تعد الولايات المتحدة قادرة على التعامل معها وحدها، أو من خلال التطورات التكنولوجية السريعة التي باتت الصين تلعب دورًا أساسيًا فيها، سواء كان ذلك في مجال المعلومات أو التكنولوجيا الحيوية أو الفضاء.
تأثير كل ما سبق على مصر يقتضي نظرة فاحصة لهذا التطورات ومتابعتها **أولًا،** بجمع المعلومات المباشرة عنها من مصادر الدول المختلفة.

وثانيًا أن هذا التعقيد والتركيب في العلاقات الدولية يحتم ويعطي مصر الفرصة في المجال الإقليمي لاستخدام الفترة الزمنية الحالية لتحقيق الاستقرار في المنطقة وبناء تحالفات وأرصدة من الحركة السياسية والدبلوماسية تعزز من القدرة المصرية في المجال الدولي.

وثالثًا، أن الموقع "الجيواقتصادي" المصري بين بحرين مع قناة السويس يعطي مصر مجالًا لربط منطقتين بالغتي الحساسية للتحركات الدولية، وهي شرق البحر المتوسط وشمال البحر الأحمر، وصولًا إلى مضيق باب المندب ومن بعده المحيط الهندي والساحل الإفريقي. ورابعًا، أن المرجح هو أن أهمية قناة السويس سوف تتزايد، خاصة مع التعرف على مواصفات الغواصات الجديدة، واستعداد مصر للتعامل معها، سواء من حيث المرور والتأمين خلال فترة العبور.

قضايا دولية

1

تداعيات اتفاق «أوكوس» على العلاقات الأطلسية

شهدت العلاقات عبر الأطلسي توترات حادة على خلفية الاتفاق الدفاعي (أوكوس AUKUS) الذي تم الإعلان عنه في الـ15 من سبتمبر 2021 بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، لتعزيز التعاون الدبلوماسي والعسكري في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ. إذ يستهدف الاتفاق تحسين التبادل المعلوماتي، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، ودعم القوات البحرية الأسترالية عبر بناء ثماني غواصات تعمل بالطاقة النووية لصالحها. في الوقت نفسه، ألغت أستراليا صفقة شراء 12 غواصة من فرنسا. فما هي الدوافع والتداعيات الجيواستراتيجية لهذا الاتفاق على مسار المنافسة الأمريكية-الصينية، والعلاقات عبر الأطلسي؟

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (34) - 15 أكتوبر 2021

تداعيات اتفاق "أوكوس" على العلاقات الأطلسية

* آية عبدالعزيز
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت العلاقات عبر الأطلسي توترات حادة على خلفية الاتفاق الدفاعي (أوكوس AUKUS) الذي تم الإعلان عنه في الـ15 من سبتمبر 2021 بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، لتعزيز التعاون الدبلوماسي والعسكري في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ. إذ يستهدف الاتفاق تحسين التبادل المعلوماتي، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، ودعم القوات البحرية الأسترالية عبر بناء ثماني غواصات تعمل بالطاقة النووية لصالحها. في الوقت نفسه، ألغت أستراليا صفقة شراء 12 غواصة من فرنسا. فما هي الدوافع والتداعيات الجيواستراتيجية لهذا الاتفاق على مسار المنافسة الأمريكية-الصينية، والعلاقات عبر الأطلسي؟

ردود الفعل

- **أزمة ثقة:** جاء رد الفعل الفرنسي مُنتقدًا لاتفاق أوكوس لكونه سلوكًا غير مقبول بين الحلفاء، وتم بدون التشاور معها، وبناءً على ذلك استدعى الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" سفيري بلاده من الولايات المتحدة وأستراليا، في خطوة تصعيدية غير مسبوقة، كما وصف وزير الخارجية "جان إيف لودريان" الاتفاق بأنه "طعنة في الظهر". كما تواصلت باريس مع الهند لتعزيز الشراكة الاستراتيجية معها بالمنطقة. في المقابل، حاولت دول تحالف أوكوس بعث رسائل ودية لتهدئة العلاقات مع فرنسا.

- **تحيز أيديولوجي:** اعترضت الصين على الاتفاق الذي اعتبرته تقويضًا للأمن والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مشيرة إلى أنه يبرهن على رغبة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تحقيق منافع جيوسياسية من خلال توظيفهما للتكنولوجيا النووية، وهو ما يعني "ازدواجية في المعايير" ستزعزع جهود منع الانتشار النووي. فيما وصفت السفارة الصينية في الولايات المتحدة الاتفاق بأنه "تحيز أيديولوجي"، وأنهم عالقون في "عقلية الحرب الباردة". وبالتزامن مع ذلك، طلبت بكين رسميًا الانضمام للاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ "CPTPP" في السابع عشر من سبتمبر 2021.

دلالات الاتفاق

- **تموضعٌ مُتنامٍ:** يُعد "أوكوس" ترجمة لتوجهات إدارة "بايدن" من خلال إعادة الانتشار الأمريكي بغرض التأثير والردع دون مواجهة مباشرة مع الصين، في سياق تصورها الجديد للنظام العالمي الذي يمنعها من التنافس على جبهتي الصين وروسيا في آن واحد. كما أعادت الاتفاقية إلى أذهان الأوروبيين أصداء الفجوة مع سياسات إدارة "دونالد ترامب"، لكن بآليات جديدة. فبالرغم من محاولة إدارة "بايدن" استعادة ثقة الأوروبيين في واشنطن؛ إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك في عدد من الملفات مثل: التراجع عن العقوبات المفروضة على "نورد استريم- 2"، الذي يحمل في ظاهره دعمًا لألمانيا، لكنه تخلٍّ واضح عن شركاء واشنطن في أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا وبولندا. فضلًا عن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان الذي أربك حسابات القوى الأوروبية، وجعلهم مكتوفي الأيدي.

- **دعم غير مشروط:** يأتي التحالف الأمريكي، البريطاني، الأسترالي على غرار الحوار الأمني الرباعي "QUAD"، والتحالف الاستخباراتي العيون الخمس "Five Eyes"، ليعزز بذلك التعاون الدفاعي على المدى الطويل بين الدول الثلاث. فلأول مرة ستشارك الولايات المتحدة تكنولوجيا الدفع النووي للغواصات مع دولة حليفة بعد بريطانيا منذ عام 1958، لتكون بذلك أستراليا الدولة السابعة في هذا المضمار بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند والمملكة المتحدة وفرنسا، وهو ما سيمكّنها من العمل بكفاءة تحت سطح الماء لفترات طويلة دون اكتشافها، وستكون لديها قدرة على حمل وإطلاق الصواريخ طويلة المدى.

- **هشاشة التحالفات:** كشف الاتفاقُ هشاشةَ العلاقات بين القوى الديمقراطية مقابل تحقيق المصالح الجيواستراتيجية، وفقًا لمقتضيات السيادة الوطنية، في سياق توازنات القوى التي يشهدها النظام العالمي، وتحوله إلى تعددية مرنة ذات قدرات مختلفة على التأثير، وهو ما اتضح في علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي الذي لم يعلم بشأن الاتفاقية، وأعلن تضامنه مع فرنسا.

- **تدهور العلاقات مع فرنسا:** أدت الاتفاقية إلى إحداث عثرة في العلاقات مع فرنسا، نتيجة إلغائها اتفاقًا مسبقًا مع أستراليا في عام 2016 بقيمة 90 مليار دولار (56 مليار يورو) لبناء 12 غواصة هجومية تقليدية تعمل بالديزل والكهرباء من قبل "Naval Group".

- **خلاف مُحتمل:** أعلنت رئيسة الوزراء النيوزيلندية "جاسيندا أرديرن" أنه "لم يتم الاتصال بحكومتها كجزء من الاتفاقية، ولا تتوقع أن تكون جزءًا منها"، لكنها أوضحت أن هذه الغواصات التي من المحتمل أن تحصل عليها أستراليا لن يُسمح لها بالدخول إلى المياه الإقليمية للبلاد، لأن سياساتها تحظر دخول السفن التي تعمل بالطاقة النووية، مما يُنذر باحتمالية أن تكون هناك حالة من عدم التوافق في المستقبل بين الجانبين بشأن عمل هذه الغواصات، وقد يقوض من فعاليتها، والهدف المرجو منها.

دوافع التحالف

- **مُفاضلة مُربحة:** جاءت الاتفاقية في سياق تركيز إدارة "جو بايدن" على مواجهة خصومها بالاعتماد على حلفائها الذي يمتلكون إرادة سياسية تتوافق مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، وفي مقدمتهم المملكة المتحدة التي اتخذت موقفًا حادًا من الصين، على عكس باقي القوى الأوروبية التي تتعامل معها على أنها تحدٍّ وليست تهديدًا، لذا كانت الاتفاقية ترجمة لتقارب المصالح بين الجانبين، فضلًا عن أنها أولى مكاسب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأنها تسعى إلى تعزيز التواجد البريطاني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

- **الاعتماد على الحلفاء:** ترغب الولايات المتحدة في أن تواجه الصين في عمقها الاستراتيجي دون فتح جبهة جديدة عليها، عبر أستراليا التي تمتلك نهجًا صارمًا تجاه الصين، كما أن أستراليا حليف موثوق فيه من قبل الولايات المتحدة تم الاعتماد عليه منذ الحرب العالمية الثانية لمواجهة اليابان، وفي الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، ويشترك البلدان في عددٍ من التحالفات الأمنية والاستخباراتية.

- **تكافؤ القدرات:** قد يكون التعاون الأمريكي مع أستراليا نابعًا من الرغبة في تحقيق توازن القوى بالمنطقة، خاصة بين أستراليا والصين، لزيادة القدرة على الجاهزية والمناورة؛ حيث تحتل بكين المرتبة الثالثة عالميًا في قائمة أقوى جيوش العالم لعام 2021، أما الجيش الأسترالي فقد جاء في المرتبة التاسعة

عشرة من أصل 140 دولة. أما فيما يتعلق بالقدرات البحرية بين الجانبين، فهي لصالح الصين التي تمتلك 777 قطعة بحرية، منها 79 غواصة، و50 مدمرة، و46 فرقاطة، و36 كاسحة ألغام، وحاملتا طائرات، في مقابل 48 قطعة بحرية أسترالية، و8 فرقاطات، و6 غواصات، و6 كاسحات ألغام، و3 مدمرات.

- **الاستقلال الاستراتيجي:** على الرغم من أن فرنسا تُعد الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمتلك وجودًا عسكريًا مستدامًا في المنطقة، وتعتبرها الولايات المتحدة شريكًا حيويًا؛ إلا أنها لم تكن جزءًا من الاتفاق، ويُحتمل أن يكون ذلك بسبب علاقة فرنسا بالصين، وتعاونهما في ملفي الاقتصاد والتغير المناخي، ورغبة "ماكرون" في إقامة شراكة أوروبية-صينية مُتكافئة، وذلك بالتزامن مع تراجع العلاقات الأمريكية-الصينية. فضلًا عن أن فرنسا لديها تصور مغاير -إلى حدٍّ ما- بشأن المصالح والأمن الأوروبي، ومقتضيات العلاقة مع الولايات المتحدة.

- **تطويق النفوذ:** تسعى الولايات المتحدة من خلال "أوكوس" إلى التصدي للصعود الصيني في النظام العالمي كقوة اقتصادية تمثل تهديدًا لمكانة الولايات المتحدة، بل أصبحت منافسًا لها في العديد من القضايا، علاوة على تنامي تواجدها في مناطق نفوذ الولايات المتحدة مثل وسط وشرق أوروبا من خلال مبادرة 17 + 1، ومن بين البلدان السبعة عشر، وُقعت عشر مذكرات تفاهم مع الصين بشأن مبادرة "الحزام والطريق"، فضلًا عن محاولة بكين إبرام اتفاقية شاملة للاستثمار مع الاتحاد الأوروبي، علاوة على تنامي انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هونج كونج، وشينجيانج، والرغبة في تقليل الضغط على تايوان.

- **ردع بدون مواجهة:** يُعد اتفاق أوكوس تصديًا لتحركات الصين وعسكرتها لبحر الصين الجنوبي، حيث بنت عددًا من الجزر الاصطناعية فيه ابتداءً من عام 2014، لتكون قاعدة لبناء مطارات عسكرية عليها في منتصف المحيط، كما وضعت صواريخ مضادة للسفن وصواريخ أرض-جو بعيدة المدى على هذه الجزر، فضلًا عن مراقبة عبور السفن غير الصينية، وهو ما يُعد من وجهة نظر الولايات المتحدة تهديدًا لمصالحها، وتقويضًا للنظام البحري والتجاري العالمي.

ختامًا، من المتوقع أن يؤثر اتفاق أوكوس على العلاقات عبر الأطلسي، كما قد يدفع بعض القوى الأوروبية لتقويض تحركات الولايات المتحدة تجاه الصين، نظرًا لأن فرنسا وتضامن الاتحاد الأوروبي معها قد يشكل تحديًا للإدارة الأمريكية ما لم يتم توضيح الأمر بين الجانبين، فما زالت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تمتلك علاقات تجارية مع الصين ولا تعتبرها تهديدًا لمصالحها. كما قد يساهم الاتفاق في تنامي سباق التسلح النووي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وستمتد تبعات الاتفاق أيضًا على التوافق داخل حلف شمال الأطلسي، وهو ما قد ينعكس على استجابته الخارجية لمواجهة التهديدات المتلاحقة.

مصر والقضايا العربية..
أدوار وشراكات نشطة

/ecsstudies
ecss.com.eg

قضايا الأمن والدفاع

1. تحركات مصر لإحياء السلام ودعم الفلسطينيين
2. متطلبات تعزيز الشراكة المصرية – العراقية
3. الدور المصري في تلافي تعقيدات الأزمة الليبية
4. تأثير نقل غاز مصر إلى لبنان على التعاون العربي

1 | تحركات مصر لإحياء السلام ودعم الفلسطينيين

تمر القضية الفلسطينية بحالة من الترقب لما قد تحمله تطورات الفترة المقبلة في ضوء استمرار الجمود لأكثر من سبع سنوات مضت دون دلائل على إمكانية استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، والتجاهل الإسرائيلي لعملية السلام مع الجانب الفلسطيني، والتركيز فقط على تطبيع العلاقات مع دول عربية أخرى، وهو التطبيع الذي أصبح يمثل السلام الحقيقي، وفقًا لرؤية إسرائيل. إضافة إلى مواصلة الجانب الفلسطيني التحرك في إطار سياسي لا يضيف أية عوامل إيجابية للقضية الفلسطينية، في ظل استمرار الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ناهيك عن الموقف السلبي للإدارة الأمريكية حتى الآن تجاه مسألة التحرك لإحياء عملية السلام، رغم تبنيها مبدأ حل الدولتين.

*** اللواء محمد إبراهيم الدويري**

نائب المدير العام

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تطورات فلسطينية وإسرائيلية

- **حرص الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" على أن يبلور الموقف الفلسطيني بشكل متكامل من خلال الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 سبتمبر 2021، حيث أكد على المبادئ الرئيسية التالية:**

- أن إسرائيل لم تلتزم بكافة الاتفاقات الموقعة، وتهربت من الانخراط في جميع مبادرات السلام، وواصلت تدمير فرص الحل السياسي على أساس حل الدولتين في الوقت الذي لم يرفض فيه الفلسطينيون أية مبادرات حقيقية وجادة لتحقيق السلام، كما أن سياسات المجتمع الدولي والأمم المتحدة تجاه حل القضية الفلسطينية قد فشلت جميعها لأنها لم تتمكن من محاسبة ومساءلة إسرائيل.

- أنه سيتم التوجه إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية ومجلس وطني بمجرد ضمان تنظيمها في القدس، وعلى المجتمع الدولي مساعدة السلطة الفلسطينية في هذا الشأن، كما أنه سيتم تشكيل حكومة وحدة وطنية ناجحة لدعم متطلبات الشعب الفلسطيني، وتنفيذ عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة.

- أن الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب لن تحقق الأمن والاستقرار، لأنها تعيق جهود تحقيق السلام، كما أن تقويض حل الدولتين القائم على الشرعية الدولية سيفتح الباب أمام بدائل أخرى سيفرضها الواقع القائم على الأرض.

- أن إسرائيل أمامها عام واحد حتى تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 67 بما فيها القدس الشرقية، وسيكون الفلسطينيون خلال هذا العام على استعداد لإنهاء جميع قضايا الوضع النهائي، وفي حال عدم تحقيق ذلك فسيتم إعادة النظر في مسألة الاعتراف بإسرائيل، وسيتم التوجه لمحكمة العدل الدولية لاتخاذ قرار حول شرعية وجود الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية.

- **على المستوى الإسرائيلي:** لم يكن من المستغرب ألا تتضمن كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي "نفتالي بينيت" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أية إشارة للصراع العربي-الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية، الأمر الذي يتماشى مع أجندة الحكومة بصفة عامة، وكذا مع موقف "بينيت" من عملية السلام، ورفضه مبدأ حل الدولتين، وهو ما أدى إلى اعتراض الأحزاب اليسارية المندرجة في إطار حكومته الحالية، ولعل هذا هو التوجه الذي سوف تتسم به سياسة الحكومة الإسرائيلية خلال المرحلة القادمة.

- من أهم القضايا الخطرة التي يجب التوقف عندها، السياسات الأمنية والعسكرية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تمارس أقصى درجات العنف في المواجهة مع الفلسطينيين، خاصة في مدينتي جنين والقدس، الأمر الذي يحمل في طياته إمكانية تفجر الوضع في الضفة الغربية. بمعنى أدق، فإن سياسات إسرائيل تشجع على بدء انتفاضة ثالثة سوف تكون تأثيراتها السلبية على استقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

مساعٍ مصرية

- **تتحرك مصر بشكل واضح لإحياء القضية الفلسطينية انطلاقًا من قناعتها بأن تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم بدون الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية. فمصر تمثل الدولة الأكبر والأهم التي تحمل عبء القضية الفلسطينية، وتسعى بكافة الطرق إلى محاولة إحياء عملية السلام، رغم كافة العقبات المثارة والتعقيدات الحالية، وهو الأمر الذي وضح من عدة تحركات:**

◈ عقد الرئيس "عبدالفتاح السيسي" قمة ثلاثية مع كل من ملك الأردن والرئيس الفلسطيني، حيث أكدت القمة على الثوابت الفلسطينية وضرورة استئناف المفاوضات السياسية. كما حرص الرئيس "السيسي" على استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي

"نفتالي بينيت" في شرم الشيخ في أول زيارة لرئيس وزراء إسرائيلي لمصر منذ أكثر من عشر سنوات، حيث أكد الرئيس على ضرورة التوصل إلى توفير المناخ الذي يؤدي إلى تحقيق مبدأ حل الدولتين.

- تحرص مصر على مواصلة جهودها في مجالات أخرى تصب -في النهاية- في صالح الشعب الفلسطيني، خاصة البدء في الإعداد لتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الإعمار في قطاع غزة، وهي مرحلة البناء والتشييد في أعقاب الانتهاء من مرحلة إزالة المخلفات الناجمة عن الحرب التدميرية الأخيرة، كما تواصل مصر جهودها من أجل الحفاظ على حالة التهدئة التي تم التوصل إليها في أعقاب العمليات الإسرائيلية الأخيرة على غزة في مايو الماضي، بالإضافة إلى القيام بدور هام في عملية الوساطة في صفقة تبادل الأسرى (المنتظرة) بين إسرائيل وحماس .

- من الضروري في هذا الشأن، الإشارة إلى الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية والذي عرضه الرئيس "السيسي" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم 76، حيث أكد على المبادئ التالية:

- أنه لا سبيل لاستقرار الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية التي تمثل القضية المركزية للأمة العربية، كما أن حل هذه القضية يتم من خلال التفاوض استنادًا إلى مقررات الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

- أهمية تثبيت وقف إطلاق النار بين إسرائيل وقطاع غزة الذي تم التوصل إليه في العشرين من مايو الماضي، فضلًا عن دعوة المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، وإيصال المساعدات الإنسانية إليه.

- حثّ الأطراف المانحة على دعم وكالة "الأونروا" تمهيدًا للقيام بعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، أخذًا في الاعتبار ما أعلنته مصر من تخصيص 500 مليون دولار لإعادة إعمار للقطاع.

في ضوء ما سبق، من الواضح أن القضية الفلسطينية لا تزال تعاني من تراجع أهميتها على المستويين الإقليمي والدولي، ولم تعد هناك محاولات لإعادة هذه القضية إلى دائرة الضوء سوى من جانب مصر التي تقوم بدور رئيسي في هذا الشأن، وتسعى مع مختلف الأطراف إلى استئناف المفاوضات مع مواصلة الدور المصري في قضايا التهدئة وإعادة الإعمار. وبالرغم من تراجع القضية الفلسطينية، إلا أن الوضع الراهن في الضفة الغربية قد يصل إلى مرحلة الانفجار في المرحلة المقبلة، نظرًا لعنف الإجراءات الإسرائيلية في أعقاب إعادة اعتقال الأسرى الستة الذين نجحوا في الهروب من سجن جلبوع، إذ أصبحت هذه العملية إحدى أيقونات احتمالات تفجر انتفاضة ثالثة.

2 | متطلبات تعزيز الشراكة المصرية - العراقية

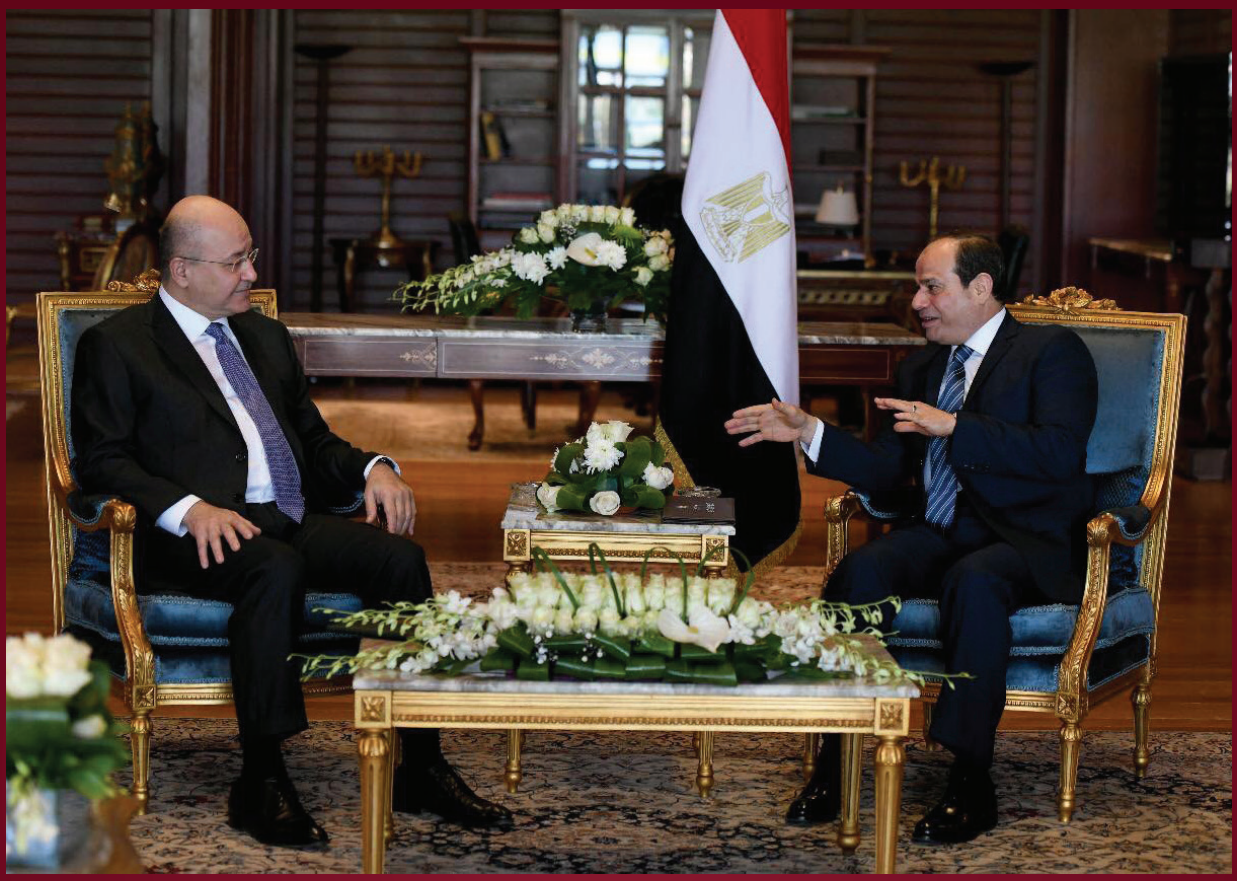

منذ الزيارة التاريخية للرئيس "عبدالفتاح السيسي" إلى بغداد في يونيو الماضي، كأول رئيس مصري يزور العراق منذ نحو ثلاثين عامًا، تطلعت الأنظار إلى النقلة النوعية المنتظرة في العلاقات بين البلدين الشقيقين اللذين جمعتهما عبر قرون من الزمن صلات ووشائج حضارية وإنسانية متينة. إذ بدت هذه الزيارة خطوة يمكن أن تشكل تأثيرًا على مجمل أوضاع المنطقة التي يُعد البلدان فيها دائمًا ركيزتين أساسيتين في نظامها الإقليمي، وخاصة منظومة العمل العربي المشترك.

* صلاح النصراوي
كاتب عراقي - خبير في الشئون الإقليمية والعربية

الواقع العراقي الراهن

- إن نظرة تحليلية على العلاقات الاقتصادية بين مصر والعراق خلال العقدين الماضيين، توضح أنها لم تكن تعكس واقع هذه العلاقات الكلية، ولا عمق ماضيها، ولا الآمال والطموحات التي يعقدها المخلصون في قيادة البلدين والشعبين. وإذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، والتبعات التي تركها على مجمل أوضاع المنطقة، كانت سببًا في تعثر التقدم في العلاقات الاقتصادية، فمن المؤكد أن التدخلات الأجنبية، خاصة من قبل القوى الإقليمية الطامعة والأجندات التي نفذتها في العراق، قد لعبت دورًا أساسيًا في عرقلة تعزيز تلك العلاقات.

- إذا كانت الفرصة قد حانت الآن لتطوير هذه العلاقات المصرية العراقية، فإنها تأتي في وقت أصبح العالم يعيش فيه على وقع العولمة وامتدادات الاقتصادات الدولية الكبرى المهيمنة والمصالح التي تقتضي التكامل والتعاون والشراكة، مثلما عبر عنها عنوان "قمة بغداد"، وهي عوامل إذا ما تضافرت مع الجذور التاريخية والمصالح القومية والأهداف المشتركة فيمكن أن تضع أسسًا متينة للعلاقات بين البلدين على مستويات ثنائية، أو جماعية، أسوة بما يجري بين الدول في نطاق منظمات وتجمعات إقليمية عديدة. فما يجمع دول الاتحاد الأوروبي أو مجموعة بلدان جنوب شرقي آسيا (الآسيان) أو منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من أشكال التكتلات، هي كونها نماذج بناءة للتعاون الاقتصادي القائم على أساس الشراكة والتكامل ووفق مصالح الجوار المشتركة.

- في الحقيقة لا تعكس العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر، لا خلال السنوات التي مرت ولا الآن، كل هذه الحزمة المشتركة من الصلات والمصالح، ولا بطبيعة الحال الآمال في بناء قاعدة مادية صلبة تعزز من ديناميات دعم الاستقرار والأمن الجماعي. فحركة التبادل التجاري والاستثمارات والمشاريع المشتركة بين مصر والعراق متواضعة بشكل لافت للنظر. إذ تشير قاعدة بيانات للتجارة الدولية إلى أن حجم الصادرات المصرية إلى العراق بلغ عام 2020 حوالي 421,75 مليون دولار شملت سلعًا متنوعة من مواد زراعية وغذائية، وزيوت، ومعدات كهربائية، وأجهزة إضاءة، وأثاث منزلي، ودخان، وأدوية، ومواد تجميل، ومواد بناء وسيراميك.

- في حين أن صادرات العراق غير البترولية إلى مصر شكلت نسبة ضئيلة لم تتجاوز 10 ملايين دولار، فقد ظل حجم الاستثمارات بين البلدين متواضعًا هو الآخر؛ إذ لم تتجاوز الاستثمارات العراقية في مصر العام الماضي حوالي 490 مليون دولار، متمثلة في عدد من الشركات التجارية والسياحية والزراعية والخدمية، بحسب بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بينما لم تجد رؤوس الأموال المصرية مجالًا كبيرًا في السوق العراقية نظرًا لمناخ الاستثمار السائد، وعدم وضوح أفق التمويل الاستثماري بشكل عام، والمنافسة الشرسة التي تلقاها من أطراف أخرى.

قوى خارجية منافسة

- وفقًا لبيانات السفارة الصينية في بغداد، تحتل الصين المرتبة الأولى عام 2020 في خريطة المصدرين للعراق؛ إذ صدرت لها سلعًا بلغت نحو 10,924 مليارات دولار شملت أنواعًا عديدة من معدات، وسيارات، وأجهزة كهربائية، ومكيفات هواء، وأثاث منزلي، وإطارات سيارات، وغير ذلك. وقد جاءت تركيا في المرتبة الثانية في قائمة الدول المصدرة للعراق، حيث بلغت مبيعاتها من السلع عام 2020 نحو 9.14 مليارات دولار، شملت مجوهرات، وأحجارًا كريمة، وأثاثًا، وأجهزة كهربائية، ومكائن، وسلعًا غذائية متنوعة، ولحومًا، وحديدًا صلبًا، وغيرها. أما إيران فقد احتلت المرتبة الثالثة بحجم صادرات بلغت عام 2018 نحو 8,96 مليارات دولار، شملت سلعًا مثل: المنتجات البترولية، والحديد الصلب، والوقود، والسيارات، والمكائن، والمواد البلاستيكية، وزيوت الطعام، ومواد زراعية وغذائية مثل الفواكه والخضار والألبان والبيض والمكسرات.

- إذا كانت هذه الدول الثلاث تمتلك حصة الأسد في السوق العراقية؛ فإن الدول المجاورة، كالأردن والسعودية وسوريا والكويت وكذلك لبنان والإمارات، تتقاسم جزءًا لا بأس به من كعكة التصدير للعراق، مستفيدة من مزايا القرب الجغرافي، وصلات عابرة للحدود، أو تأثيرات مباشرة في الداخل

العراقي. أما الأردن الذي يستلم كميات من البترول العراقي بتخفيضات كبيرة، فيتمتع بميزات تنافسية إضافية، حيث يعفي العراق جاره الغربي من الرسوم والجمارك على مئات من السلع، كما يسمح له بنقل بضائعه من خلال سيارات النقل الأردنية، مما يمنحه أفضلية في السوق العراقية على حساب مصدّرين آخرين.

- أما استثماريًا، فإن كلًّا من الصين وتركيا وإيران تضع أموالًا طائلة في مختلف المجالات في العراق، كما أعربت الدول الثلاث عن استعدادها لزيادة تلك الاستثمارات، مستغلة علاقاتها الاقتصادية وكذلك في مجالات الطاقة الواسعة ودخول شركاتها في العمل في ميادين متنوعة تساهم في رفد السوق العراقية بأنواع السلع والخدمات. في الوقت ذاته، فإن الاستثمارات العراقية في هذه البلدان تشكل نسبة عالية من موارد التمويل العقاري والمصرفي والخدمي والتجاري، خاصة في تركيا والإمارات ولبنان والأردن الذي بلغت الاستثمارات العراقية فيه العام الماضي وحده نحو 18 مليار دولار معظمها في مجال العقارات.

تحديات أمام التقارب

- إذا ما كانت هناك بالتأكيد فرص كبيرة واعدة أمام الشركات المصرية في العراق، فإن هذا المشهد للأذرع التجارية والاستثمارية الأجنبية المتنوعة في العراق يوضح حجم التحديات المحمومة التي تواجهها المحاولات المصرية لمد جسور الشراكة مع العراق بسبب المنافسة التي تواجهها من قبل القوى الإقليمية التي تسعى لفرض سياسة ممنهجة للهيمنة على السوق العراقية. وكما تشير هذه السياسات التي تقوم على إغراق العراق بالسلع الاستهلاكية رخيصة التكلفة، وليس على أساس تشجيع تنمية البنى التحتية والصناعية؛ فإنها لا تقيم شراكة أو تكاملًا، بل تمارس دور ذئاب الحقل النهمة التي تتربص بموارد العراق وخيراته.

- يتعدى تأثير هذه القوى المنافسة من مجرد الإغراق والاستفادة من الجوار الجغرافي في تقليص نفقات الشحن وسرعة النقل للمواد المعرضة للتلف، إلى وجود طابور خامس لها داخل المؤسسات والجماعات الفاعلة يلعب دورًا في كبح الخطوات التي تسعى من خلالها الحكومة العراقية إلى تنويع قاعدة علاقاتها التجارية والاستثمارية. ولعل خير دليل على تأثير ذلك على حركة التجارة العراقية-المصرية هو التباينات الحادة في حجم الواردات العراقية من السوق المصرية خلال السنين الماضية، والتي بلغت مثلًا نحو 800 مليون دولار عام 2015، ثم تضاعفت ثلاث مرات إلى 1,650 مليار عام 2018، ثم بدأت تهبط بعد ذلك.

- إذا كان الملاحَظ أن هناك عملًا هادئًا وديءوبًا وممنهجًا خلال الفترة الأخيرة لتقديم التجربة المصرية في التعاون والشراكة مع العراق من خلال رؤية متكاملة تتعدى الجوانب الربحية إلى آلية لدعم جهود إعادة البناء واستقرار العراق، وهو ما عبرت عنه الملفات

المتنوعة التي تم عرضها وجرت مناقشتها في قطاعات كبرى، كالطاقة والتشييد؛ فإن الأمر يتطلب استراتيجية بعيدة المدى وذات نفس طويل وشمولية وواقعية تضع نصب عينيها المعوقات التي تواجه رغبات البلدين في تطوير علاقاتهما بأوجهها المختلفة.

- هناك حاجة ماسة لتطوير التعاون المصري-العراقي في مجالات الاستثمار المشترك في مجالات بينية، أو على مستوى ثلاثي أو إقليمي في إقامة مناطق حرة، أو لوجستية، أو صناعية مشتركة مثلًا، كي يتم استثمار أمثل لموارد التمويل العراقية الهائلة الموجودة في دول المنطقة والتي لا تجد فرصًا حقيقية للاستثمار، ذلك أن تطوير الأذرع الاستثمارية سيضع قاعدة مادية صلبة ليس فقط لإقامة مشاريع إعمار وتطوير البنى التحتية وانتقال القوى العاملة والخبرات الفنية، وإنما سيؤدي كذلك إلى تعزيز وتنمية فرص التجارة، ويفتح أمامها آفاقًا جديدة في أسواق كلا البلدين.

- يستدعي تعزيز الشراكة المصرية-العراقية الانتهاء من تسوية متعلقات مالية قديمة تتعلق بالتحويلات التي توقفت جراء الحصار الذي فرض على العراق إثر أزمة غزو الكويت، والتوصل إلى حلول بشأنها بهدف إعادة فتح القنوات المصرفية، وتشغيل فروع البنوك الوطنية لدى البلدين التي ستساهم في تيسير التحويلات المالية والتجارية، وسهولة تدفقها، سواء إلى المؤسسات التجارية أو إلى المقيمين من أبناء البلدين، وتحقيق أرباح هائلة تذهب حاليًا إلى البنوك الأجنبية، أو القنوات الأخرى التي يوجد معظمها في دول منافسة.

مجمل القول، إنه إذا كان جوهر فكرة مد الجسور لإقامة قاعدة متينة للتعاون والشراكة والتكامل هي خدمة الشعبين وتحقيق تطلعاتهما في الخير المشترك؛ فإن الأمر يتطلب رفع الكثير من العوائق الإجرائية المتعلقة بالسفر والتنقل والإقامة من أجل زيادة الروابط البشرية والاجتماعية والثقافية وتمتينها. لقد أثبتت التجربة التاريخية القريبة من خلال ملايين المصريين الذي عملوا وعاشوا في العراق خلال عقود طويلة، وكذلك في تجربة العراقيين الذين لجئوا إلى مصر وعاشوا فيها خلال سنوات الاضطرابات التي عاشتها بلادهم؛ أن الوشائج الاجتماعية والإنسانية التي نسجوها وروابط الدم والنسب التي أقاموها هي قاعدة الاستثمار الحقيقي طويلة الأمد التي تقوم عليها أية علاقات أخرى.

3 | الدور المصري في تلافي تعقيدات الأزمة الليبية

لا تزال جهود تسوية الأزمة الليبية تدور في حلقة مفرغة، فكلما كانت هناك محاولات جادة للوصول إلى حلول لتحريك هذه الجهود إلى الأمام حتى ولو قليلًا، تبرز العقبات لتزيد من تعقيد الأزمة. في هذا الإطار، أصبح تاريخ 24 ديسمبر 2021 (التوقيت المقرر لعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وفقًا لخارطة الطريق) من أهم القضايا التي تتصارع حولها مختلف الاتجاهات في الداخل الليبي، ما بين مؤيدٍ لعقد الانتخابات في موعدها، وآخر معارضٍ أو متحفظٍ على عقدها، وينطلق كل اتجاه من خلال رؤيته التي يعتقد في صحتها وسلامتها، بل وفي قانونيتها. في الوقت نفسه، تحركت مصر بفعالية للحد من تصاعد التعقيدات أمام خارطة الطريق، سواء على المستوى الليبي أو الإقليمي أو الدولي.

*** اللواء محمد إبراهيم الدويري**

نائب المدير العام

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عائق القاعدة الدستورية

- تمثل القاعدة الدستورية التي سيتم على أساسها إجراء الانتخابات الليبية المجال الحيوي للصراع بين المؤسسات الليبية، وتحديدًا بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، حيث يرى كل منهما أنه الأحق بإصدار التشريع الخاص بقانون الانتخابات المزمعة. وبالتالي، أدى هذا الوضع إلى مزيدٍ من خلط الأوراق، ومن ثم الابتعاد تدريجيًا عن إمكانية إجراء الانتخابات في موعدها.

- في هذا المجال، حرص مجلس النواب الليبي على أن يكون لديه السبق في هذا الشأن، وإغلاق الباب أمام أية محاولات لتأجيل الانتخابات، حيث سارع إلى بلورة قانون انتخاب الرئيس، وقام بتسليم نسخة منه إلى كلٍ من المفوضية الوطنية للانتخابات والبعثة الأممية (صدر القانون في الثامن من سبتمبر مكونًا من 77 مادة)، حيث ينص القانون على إمكانية ترشح أي عسكري أو مدني لمنصب الرئيس بشرط التوقف عن ممارسة مهامه قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر.

- أبدى المجلس الأعلى للدولة اعتراضه على قرار مجلس النواب الليبي، واعتبره قرارًا معيبًا وغير مقبول، وطالب بضرورة التزام المجلس بالاتفاق السياسي ونصوصه الملزمة بشأن التوافق بين البرلمان ومجلس الدولة في اقتراح قوانين الانتخابات والتشريعات ذات الصلة، وأن دور البرلمان يقتصر على إقرار ما تمّ التوافق عليه، مع التأكيد على أن انفراد البرلمان بهذا القرار يلغي مبدأ الشراكة الوطنية. ولم يكتفِ المجلس الأعلى للدولة برفض قانون الانتخابات، بل طالب بتأجيلها لمدة عام على الأقل. هنا، من المهم الإشارة إلى أن مجلس الدولة يؤيد الاتجاه لعدم ترشح العسكريين إلا بعد أن يكون قد مضى على من يرغب في الترشح عامان على الأقل بعد انتهاء خدمته الرسمية في الدولة.

- في إطار استعدادات بعض القيادات الليبية للانتخابات الرئاسية، علق المشير "خليفة حفتر"، يوم 22 سبتمبر، مهامه العسكرية رسميًا، وتكليف رئيس أركان الجيش الفريق "عبدالرازق الناطوري" بمهام القائد العام، وذلك بعد إقرار القانون الانتخابي الذي يتيح لـ"حفتر" الترشح للرئاسة، ثم تولّي منصبه مجددًا حال عدم انتخابه.

سحب الثقة من "الدبيبة"

- زاد من تعقيد الموقف على الساحة الليبية، قيام مجلس النواب، يوم 21 سبتمبر 2021، بسحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء "عبدالحميد الدبيبة"، واعتبارها حكومة تصريف أعمال. وقد جاء هذا القرار في إطار سعي البرلمان لتأكيد أنه الوحيد صاحب الحق في سحب الثقة من حكومة سبق أن منحها الثقة، بالإضافة إلى سعي البرلمان إلى تقييد أية محاولات من جانب "عبدالحميد الدبيبة" للتحكم في الوضع الليبي بصفة عامة، والتخوف من إمكانية اتجاهه لإطالة أمد الفترة الانتقالية، وهو الأمر الذي رفضه "الدبيبة" وهدد بتصعيد الموقف على مستوى الشارع الليبي، كما أيد رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" موقف رئيس الحكومة، وسعى خلال تواجده في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لتكتيل الموقف في اتجاه دعم حكومة "الدبيبة"، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته البعثة الأممية.

- أسرع المجلس الأعلى للدولة برفض قرار البرلمان بسحب الثقة من الحكومة، واعتبر أنه قرار باطل يخالف الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي، ومن ثم أصبح موقف الحكومة الليبية متأرجحًا بين كونها حكومة عادية تؤدي مهامها خلال الفترة الانتقالية، وحكومة تصريف أعمال وما سوف يؤدي إليه ذلك من تغيير في وضعها القانوني، من حيث الالتزامات والاستحقاقات واتخاذ القرارات المطلوبة.

تحركات مصرية فعالة

- **لم تكن مصر بعيدة عن هذا المشهد الليبي الذي يُنبئ بمزيد من التشابك والتعقيد، وعودة الأزمة إلى نقطة الصفر، حيث تحركت بفاعلية في إطار حرصها على ألا تصل هذه الأزمة إلى وضع أكثر حرجًا. ومن أبرز ملامح هذه التحركات خلال شهر سبتمبر 2021، ما يلي:**

◈ مشاركة مصر في اجتماع آلية دول الجوار الليبي الذي عُقد في الجزائر خلال بداية شهر سبتمبر، من أجل تفعيل هذه الآلية، وأن يكون لدول الجوار دورٌ أكثر تأثيرًا في هذه الأزمة حتى لا تستمر فريسة في أيدي المصالح الخارجية التي لا يهمها تحقيق طموحات الشعب الليبي. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم في القاهرة بهدف منح مزيد من الدعم لهذه الآلية.

◈ استقبال الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، يوم 14 سبتمبر، كلًا من المستشار "عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب، والمشير "خليفة حفتر" القائد العام للقوات المسلحة الليبية، من أجل أن يكون الجميع على قناعة بضرورة ضمان وحدة وتماسك المؤسسات الليبية الوطنية، وصولًا إلى الاستحقاق الانتخابي، مع التوافق الكامل على ضرورة منع التدخلات الخارجية، وإخراج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية.

◈ زيارة رئيس الحكومة الليبية "عبدالحميد الدبيبة" إلى مصر يوم 15 سبتمبر من أجل بدء العمل على وضع كافة الاتفاقات التجارية والاقتصادية التي تم التوقيع عليها من قبل موضع التنفيذ، وذلك في إطار اللجنة العليا المشتركة.

◈ اجتماع وزير الخارجية "سامح شكري"، يوم 20 سبتمبر في نيويورك، مع "محمد المنفي" رئيس المجلس الرئاسي الليبي، تأكيدًا لموقف مصر الداعم لكافة الجهود الرامية لتحقيق تسوية شاملة وفقًا لما نصت عليه خريطة الطريق التي أقرها الليبيون، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2570 وصولًا لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها، مع الإشادة بجهود مجلس النواب في إعداد قانون الانتخابات باعتباره خطوة هامة نحو استكمال خريطة الطريق.

- لا شكّ أن كافة تطورات الأزمة الليبية لا تزال تقودنا إلى التقدير بأن الوضع الليبي لا يزال يعاني من العديد من العقبات التي تعوق فرص التوصل إلى التسوية المنشودة، وإذا سلمنا بأنه من المفهوم أن تركز القوى الخارجية المنخرطة في الأزمة الليبية على مصالحها حتى لو تعارضت مع متطلبات الشعب الليبي؛ فإن المشكلة الأهم تتمثل في غياب الإرادة السياسية للقيادات الليبية في مرحلة تتطلب التوافق من أجل عبور الفترة الانتقالية بدلًا من تأجيج مظاهر الصراع والخلاف الذي لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة، وابتعاد فرص حلها لفترة طويلة قادمة.

4 | تأثير نقل غاز مصر إلى لبنان على التعاون العربي

اتفق وزراء البترول والطاقة في مصر والأردن ولبنان وسوريا، خلال اجتماع رباعي في عمّان يوم الـ8 من سبتمبر 2021، على خارطة طريق لنقل الغاز المصري والكهرباء الأردنية إلى لبنان عن طريق سوريا بعدما وافقت الأخيرة على ذلك خلال زيارة وفد حكومي لبناني إليها. وتمثل هذه الخطوة اختراقًا مهمًا يعزز المسار الذي تبنته الدولة المصرية حيال أزمات المنطقة اعتمادًا على نموذج التعاون العربي، وبناء تحالفات إقليمية على أسس اقتصادية صلبة يمكنها مواجهة المشاريع الإقليمية المعادية، فضلًا عن أنها تشير إلى أهمية لبنان في معادلة الأمن القومي العربي والدور المصري في دعمه.

* محمد عبدالرازق

باحث بالمرصد المصري

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مكاسب وأهداف

يُحقق تصدير الغاز المصري إلى لبنان مرورًا بالأردن وسوريا عددًا من المكاسب التي تبني على مكتسبات السياسة المصرية النشطة خلال السنوات الأخيرة، ومنها:

- **مركز إقليمي لتداول الطاقة:** يرسخ تصدير الغاز المصري إلى لبنان استراتيجية القاهرة في التحول إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة، عبر إعادة إحياء خط الغاز العربي الذي أُنشئ عام 2000 وتضرر عقب الأحداث التي شهدتها المنطقة في 2011، ودون الاعتماد على قوى غير عربية كانت جزءًا من هذه الترتيبات في فترات سابقة. فذلك الخط يعزز الوصول المصري إلى أسواق دول المشرق العربي بجانب الترتيبات الأخرى لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية، بما يصقل المكانة المصرية في مجال الطاقة، ويفتح الباب لمشاريع تعاون عربية أخرى في مجال الربط الكهربائي.

- **توسيع دائرة "الشام الجديد":** تقع مجمل التحركات المصرية في قلب تحالف "الشام الجديد" الذي تبلور بناء على آلية التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق، والقائمة على تحقيق الاستفادة القصوى مما تمتلكه البلدان الثلاثة من مقومات جيوسياسية وبشرية واقتصادية ولوجستية، وتعزيز أطر التعاون العربي المشترك. لذلك، تأتي خطوة نقل الغاز والكهرباء إلى لبنان عن طريق سوريا لتفتح الباب للانضمام المحتمل لهاتين الدولتين إلى هذا التحالف مستقبلًا، لا سيّما وأن الأزمات التي يعاني منها البلدان قد حالت دون هذا الانضمام حتى الآن، لكن تبقى خطوات التعاون الاقتصادي في حدها الأدنى جزءًا من ارتباط البلدين بهذا التحالف وتعزيز مكانته في بلاد الشام. وقد يُفضي ذلك إلى تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة على دول التحالف؛ إذ تشير تقديرات إلى أن تعاونًا اقتصاديًا شاملًا بين مصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان يمكن أن يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال عشر سنوات بمتوسط 4.2%، بزيادة قدرها نحو 22.4 مليار دولار للدول الخمس.

- **العروبة في مواجهة الطائفية:** تؤمن الدولة المصرية بأنه لا مخرج لأزمات المنطقة إلا بدعم الدول الوطنية وطرح مقاربة عروبية شاملة تحول دون الانغماس في مشاريع إقليمية طائفية تهدف إلى الهيمنة والسيطرة على مقدرات الدول العربية. وبقدر ما تتكثف علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية يصبح الانضمام إلى محاور ذات أهداف أيديولوجية أخرى أمرًا غير ذي جدوى، بشكل يصبح معه تحقيق التناغم السياسي بين هذه الدول أمرًا لاحقًا للتعاون الاقتصادي. وفي حالات مثل لبنان وسوريا، فإن إدماجهما في مشروعات التعاون الاقتصادي بدءًا بخط الغاز العربي وشبكة الربط الكهربائي يمثل خطوة أولى في مسار تحويل دفة دعم إمدادات الطاقة إليهما عن إيران وتركيا، وخفض النفوذ الأجنبي فيهما، وقطع الطريق أمام مخططات إيران وتركيا في هذا الصدد،

وخفض النزعات القومية والطائفية التي تسمح لهما بالتدخل في شئون الدول العربية، بما يخلق -في النهاية- اصطفافًا عربيًا يحقق التوازن الاستراتيجي مع المشاريع الأخرى.

مستقبل الدور المصري

بناء على هذه المعطيات، ترتسم ملامح الدور المصري في منطقة الشام خلال الفترة المقبلة في عدد من المسارات التي تهدف إلى تحقيق الغايات السابق ذكرها، ومنها:

- **الإدماج في المنظومة العربية:** تسير التحركات المصرية عربيًا في مسار يفضي إلى تعزيز العمل العربي المشترك، وخلق منظومة عربية قوية، وهو ما يستدعي إدماج القوى العربية ذات الثقل التي خرجت من هذه المنظومة، وفي مقدمتها سوريا التي أدى إخراجها من منظومة العلاقات العربية في عام 2011 إلى تداعي الإرادات الإقليمية والدولية عليها، وجعلها أداة لتحقيق هذه الإرادات دون النظر إلى مصلحة الدولة السورية، وهو ما يستدعي إعادة انفتاحها على محيطها العربي.

- **موقف مصري ثابت إزاء سوريا:** تنطلق مصر في دعم المنظومة العربية من مواقفها الثابتة حيال الأزمة السورية منذ بدايتها بدعم الدولة الوطنية السورية، بما يحقق حلًا سياسيًا للأزمة بعيدًا عن التدخلات الخارجية. وتشير الموافقة الأمريكية على استثناء إمدادات الغاز إلى لبنان عن طريق سوريا من العقوبات التي يفرضها قانون حماية المدنيين السوريين (قيصر) إلى أن هناك إرادة دولية تتوافق مع الإرادة العربية في هذا الصدد. ويمثل انخراط دمشق في هذا المسار التعاوني الاقتصادي عربيًا بداية لانخراط عربي أكبر في حل الأزمة السورية، وتوافقًا سياسيًا عربيًا-سوريًا مستقبلًا، وهو ما عبّر عنه لقاء وزير الخارجية "سامح شكري" بنظيره السوري "فيصل المقداد" في نيويورك (24 سبتمبر 2021)، وتصريحه بعدها بأنه "بعد أن هدأت المعارك العسكرية يجب أن يكون لنا دور في التواصل بغية استكشاف ما هي الخطوات اللازمة للحفاظ على مقدرات الشعب السوري، والخروج من هذه الأزمة، واستعادة سوريا موقعها كطرف فاعل في الإطار العربي وجامعة الدول العربية".

- **تعزيز مسار إعادة الإعمار:** مثلما انخرطت مصر في عملية إعادة إعمار العراق، واتفقت معه على سياسة النفط مقابل إعادة الإعمار؛ سوف تُسهم التحركات المصرية حيال سوريا ودمجها عربيًا والوصول إلى حل للأزمة في الانخراط بشكل أكبر في عمليات إعادة الإعمار ما بعد الصراع، وستوجد صيغة تعاونية مع كل من سوريا ولبنان لتحقيق هذا الانخراط والتخفيف من معاناة الشعبين، بالاستفادة من الخطوات المتقدمة التي اتخذتها مصر في هذا الإطار، مثل تولي شركة "المقاولون

العرب" مشروع تطوير مرفأ طرابلس اللبناني، ومشروعات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري المتفق عليها بين مصر والأردن والعراق. وقد يتطور التعاون الاقتصادي مع سوريا ولبنان إلى العمل على دمجهما مستقبلًا في منظومة الطاقة الإقليمية المتمثلة في منتدى غاز شرق المتوسط بما يفتح الباب أمامهما لمسارات تعاونية أكبر.

إجمالًا، استطاعت مصر خلق مقاربة جديدة بين الأهداف الاقتصادية والسياسية في المنطقة بعدما تهيأت لديها مقومات القوة الشاملة كافة، وتمكنت بموجبها من التأثير الذكي في محيطها العربي والإقليمي، والعمل على بناء توازن عربي جديد للقوى انطلاقًا من الشراكات والأطر التعاونية الاقتصادية، على أن تلحق بها مجالات أخرى مستقبلًا.

قضايا السياسات العامة

1

تقرير التنمية البشرية..
فرصة مصرية لمبادرات جديدة

بعد توقف لأكثر من عشر سنوات، عادت مصر لإصدار تقرير التنمية البشرية، وهو ما يدلل على التزام الدولة المصرية بقضية التنمية بمعناها الإنساني، كما تتبناه الأمم المتحدة. كما أن مشاركة الرئيس "السيسي" في حفل إطلاق التقرير هو دليل أيضًا على دعم القيادة السياسية والمستوى السياسي الأعلى للتنمية الإنسانية من ناحية، ولإصدار التقرير من ناحية أخرى. ولهذا التقرير طابع خاص، إذ يقدم لنا ما يشبه كشف حساب السنوات العشر التي كانت غنية بالفرص التي تم إهدارها، وتلك التي تم اقتناصها، لا سيما وأن هذه السنوات عرفت الكثير من التغيرات على صعيد المجتمع وسياسات الدولة في مصر.

2

مرتكزات ودلالات استراتيجية مصر لحقوق الإنسان

أعلن الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، يوم 11 سبتمبر الماضي، عن إطلاق "الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان"، مشيرًا إلى أن هدفها الرئيسي هو ضمان "تمتع المجتمع المصري بحقوقه كاملةً"، مؤكدًا على أن "المؤسسات المصرية الحكومية والمدنية ستواصل العمل الدؤوب من أجل تعزيز مسيرة حقوق الإنسان، بما يضمن استمرار وتجدد الدولة الوطنية". وحظيت هذه الاستراتيجية باهتمام كبير على المستويين المحلي والدولي، لكون هذه الوثيقة تمثل أول استراتيجية ذاتية متكاملة وطويلة الأمد في مجال حقوق الإنسان في مصر، فضلًا عما حملته من ضمانات لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (34) - 15 أكتوبر 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
33.21 2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
photospin 49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
116
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
3,875.45 80.85
3058.08

تقرير التنمية البشرية.. فرصة مصرية لمبادرات جديدة

* د. جمال عبدالجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد توقف لأكثر من عشر سنوات، عادت مصر لإصدار تقرير التنمية البشرية، وهو ما يدلل على التزام الدولة المصرية بقضية التنمية بمعناها الإنساني، كما تتبناه الأمم المتحدة. كما أن مشاركة الرئيس "السيسي" في حفل إطلاق التقرير هو دليل أيضًا على دعم القيادة السياسية والمستوى السياسي الأعلى للتنمية الإنسانية من ناحية، ولإصدار التقرير من ناحية أخرى. ولهذا التقرير طابع خاص، إذ يقدم لنا ما يشبه كشف حساب السنوات العشر التي كانت غنية بالفرص التي تم إهدارها، وتلك التي تم اقتناصها، لا سيما وأن هذه السنوات عرفت الكثير من التغيرات على صعيد المجتمع وسياسات الدولة في مصر.

من الصمود إلى الانطلاق

- يمكن التمييز في العقد الماضي بين ثلاث فترات في مصر. في الفترة الأولى، تم إهدار سنوات ثلاث ثمينة في صراعات سياسية حادة، توقفت خلالها جهود التنمية. ثم جاءت الفترة الثانية، وفيها ركزت الدولة على الصمود والبقاء والمحافظة على الذات. استغرقت هذه المرحلة ثلاث سنوات أخرى، كانت فيها الدولة تجاهد لإطلاق عملية التنمية، فيما كانت تحشد كل قواها للتصدي لموجة عاتية من الإرهاب. بعد هذا جاءت الفترة الثالثة، التي تم فيها إطلاق عملية تنمية طموحة وشاملة وعميقة وسريعة، عوضت عن بعض ما تم إهداره في الفترتين السابقتين.

- رغم أن تقرير التنمية البشرية يرصد ما جرى في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة، فإن ما حدث من تقدم في بلدنا هو في الحقيقة نتيجة لخمس سنوات فقط من الجهد التنموي الجاد على أقصى تقدير، وهي سنوات الفترة التي نجحنا خلالها في تحقيق قدر مناسب من السيطرة على خطر الإرهاب، الأمر الذي سمح لنا بتكثيف الجهود في عملية البناء والتنمية.

- ولا تعد البيانات التي أوردها تقرير التنمية البشرية جديدة ولا مفاجئة للدارسين والمتابعين لأحوال التنمية والسياسات العامة في مصر. فجديد هذا التقرير في أمرين رئيسيين: الأول، هو الصورة الشاملة التي يقدمها لواقع التنمية في مصر، ورصده المتكامل لما تم تحقيقه من تقدم في المجالات المختلفة. أما الأمر الثاني، فيتعلق بالرصد الدقيق الذي قدمه لأوجه القصور والتحديات التي ما يزال علينا أن نواجهها.

آفاق تنموية جديدة

- جمع تقرير التنمية البشرية مصر 2021 بين رصد وتقييم الإنجازات والإخفاقات، بطريقة موضوعية، ولغة رصينة، متحررة من التحيزات الأيديولوجية والسياسية، التي تعرف طريقها أحيانًا للتقارير الدولية، وبما يسمح بإدارة حوار موضوعي بين المختصين، وعلى منصات النقاش العام. يبقى أن نوظف التقرير في هذا الاتجاه، وألا نكتفي بالاحتفال بإصداره، وإنما نحوله إلى مادة ومناسبة لرفع درجة وعي المواطنين بقضايا التنمية في مصر، ولاستكشاف مسارات وآفاق تنموية جديدة، فنكسب كل فكرة ومبادرة جديدة، ونحشد وراء جهود التنمية أكبر عدد من المواطنين.

- فالعودة لتقليد إصدار تقرير سنوي عن التنمية الإنسانية في مصر سيخلق الحاجة لإنتاج البيانات المدققة في كل المجالات المتصلة بالمجتمع والتنمية والاقتصاد. ذلك أن جمع وإتاحة البيانات هو الأساس الذي يقوم عليه أي تخطيط اقتصادي سليم، وأي تقييم علمي للسياسات الاجتماعية، وأي تطوير واقتراح لسياسات جديدة تعظم المكاسب وتحد من التكاليف.

- أيضًا فإن تلك العودة لإصدار التقرير ستتيح للحكومة والمجتمع الفرصة للاطلاع على تقييم خبراء موثوقين ومحايدين في جهود التنمية الجارية في مصر، خاصة في بعدها وأثرها الإنساني، كذلك تضع التزامًا من جانب الدولة والقيادة السياسية بإخضاع سياسات التنمية لتقييم ونقاش موضوعي بشكل دوري، بما في ذلك من توسيع لنطاق المجال العام، وتعزيز للشفافية.

- التقارير الدولية للتنمية البشرية، مثل كل التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الدولية، ليست لها قوة إلزام، لكنها تمثل مبادرات فكرية وتنموية، تقترح أفكارًا وسياسات تلتزم بمصلحة البشرية جمعاء، وليست مصالح قوة عظمى أو طبقة اجتماعية. فالشيوع الذي يلقاه مفهوم التنمية الإنسانية لم يكن ليحدث لولا تقارير التنمية البشرية، ولم يكن لمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها أن يلقى كل هذا القبول والتأييد لولا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وما يصدر عنه من تقارير.

- فالتقارير الدولية هي روافع للتفكير ونشر الوعي، وبالمثل فإن التقارير الوطنية للتنمية البشرية تقدم فرصة لإطلاق أفكار تنموية جديدة على المستوى الوطني. ربما لم تتح الفرصة لتقرير التنمية البشرية المصري لهذا العام أن يطلق أفكارًا جديدة، إذ يكفيه النجاح في تقديم كشف الحساب الشامل الذي قدمه، غير أن لدينا طموحًا كبيرًا في أن نرى تقرير العام القادم وقد أصبح مصدرًا لأفكار تساعد على تسريع التنمية في بلد متعطش لها.

توصيات للإصلاح

- من أهم الإسهامات التي قدمها تقرير التنمية البشرية لهذا العام هو تسليطه الضوء على ما رصده من أوجه قصور، مقدمًا ما يمكن اعتبارها توصيات للإصلاح، نتوقع من الحكومة أخذها بكل جدية، فالتقدم الكبير في توفير السكن الملائم هو من أهم النجاحات التي رصدها التقرير. شمل ذلك تطوير المناطق العشوائية، وإتاحة سكن ملائم لمحدودي الدخل، ودعا التقرير إلى مواصلة تطبيق هذه السياسات، مع بذل جهد أكبر لمراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية لسياسات التنمية العمرانية.

- كذلك فإن تخصيص المزيد من الموارد لقطاعات التعليم والصحة، والتركيز على جودة الخدمة المقدمة في هذين القطاعين، هو من أهم ما جاء في تقرير التنمية البشرية من توصيات. ينطبق هذا بشكل خاص على مجال التعليم، الذي رصد التقرير ما تحقق فيه من إنجازات كمية، خاصة ارتفاع نسب الاستيعاب، وتراجع نسب التسرب.

وإن كان التقرير قد لاحظ أيضًا تراجع جودة التعليم، معتمدًا على زيادة كثافة الفصول الدراسية، وزيادة معدل التلاميذ للمدرسين؛ مطالبًا بزيادة الإنفاق على التعليم للتمكن من تقليل كثافة الفصول وزيادة أعداد المدرسين. إذ لاحظ التقرير الاستثمارات والتطوير الكبير، كمًا وكيفًا، الحادث في سنوات التعليم الابتدائي المبكرة، في إطار تطبيق نظام التعليم الجديد، والذي يقدر له النهوض التدريجي بنظام التعليم في كل عام يتوسع فيه ليشمل مرحلة دراسية جديدة.

- لم يشهد قطاع الرعاية الصحية نفس التطور الكمي الذي شهده قطاع التعليم، الأمر الذي زاد الضغط على المنشآت الصحية. وإن كان يجب الانتباه إلى أن الدولة تخصص موارد هائلة لإنشاء وتشغيل نظام التأمين الصحي الشامل بكفاءة عالية، بما قد يشير إلى أن الوضع الراهن في قطاع الصحة هو أيضًا وضع انتقالي، انتظارًا لاستكمال نظام التأمين الصحي الشامل.

- لفت التقرير النظر إلى أهمية إدخال التفاوتات بين محافظات مصر في الاعتبار عند رسم خطط التنمية، فمصر بلد كبير، تتنوع احتياجات الناس وظروف حياتهم بقدر كبير، ولا بد بالتالي من التوسع في تفصيل سياسات تلائم المحافظات والأقاليم المختلفة، لرفع كفاءة استخدام الموارد المخصصة للتنمية.

- لقد قدم إصدار التقرير التنمية البشرية لنا وثيقة شاملة تشرح وتقيم حالة التنمية في مصر في أبعادها الإنسانية، وسوف يسهم هذا بالتأكيد في تطوير الحوار العام حول قضايا التنمية، خاصة مع صدور نسخ سنوية تالية من التقرير، تتيح لنا تتبعًا موضوعيًا لتطور حالة التنمية في مصر عبر الزمن.

تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١
EGYPT'S HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2021
التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار
Development, a Right for All: Egypt's pathways and prospects
14 September 2021 | ١٤ سبتمبر ٢٠٢١

مرتكزات ودلالات استراتيجية مصر لحقوق الإنسان

* محمد فوزي
باحث في العلوم السياسية

أعلن الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، يوم 11 سبتمبر الماضي، عن إطلاق "الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان"، مشيرًا إلى أن هدفها الرئيسي هو ضمان "تمتع المجتمع المصري بحقوقه كاملةً"، مؤكدًا على أن "المؤسسات المصرية الحكومية والمدنية ستواصل العمل الدؤوب من أجل تعزيز مسيرة حقوق الإنسان، بما يضمن استمرار وتجدد الدولة الوطنية". وحظيت هذه الاستراتيجية باهتمام كبير على المستويين المحلي والدولي، لكون هذه الوثيقة تمثل أول استراتيجية ذاتية متكاملة وطويلة الأمد في مجال حقوق الإنسان في مصر، فضلًا عما حملته من ضمانات لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

محاور الاستراتيجية

قامت الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان (التي تم إنجازها في 78 صفحة، ويمتد أفقها الزمني حتى سبتمبر 2026) على عدد من محاور العمل الرئيسية، التي راعت "شمولية" مفهوم حقوق الإنسان، وذلك على النحو التالي:

- **الحقوق المدنية والسياسية،** وتشمل: (الحق في الحياة والسلامة الجسدية – الحق في الحرية الشخصية – الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة – تحسين ظروف السجناء والمحتجزين – حرية الرأي والتعبير – حرية الدين والمعتقد – حرية التجمع السلمي – الحق في الخصوصية).

- **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،** وتشمل: (الحق في الصحة – الحق في التعليم – الحق في العمل – الحق في الضمان الاجتماعي – الحق في الغذاء – الحق في مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي – الحق في السكن اللائق – الحقوق الثقافية).

- **حقوق الفئات النوعية في المجتمع،** وتشمل: (حقوق المرأة – حقوق الطفل – حقوق متحدي الإعاقة – حقوق الشباب – حقوق كبار السن).

- **بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان،** وتشمل: (نشر ثقافة حقوق الإنسان – إدماج مكون حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية – صقل قدرات أعضاء الهيئات الشرطية والقضائية في مجال حقوق الإنسان – صقل قدرات العاملين في الجهاز الإداري للدولة في مجال حقوق الإنسان).

وقامت هذه الاستراتيجية على عدد من الركائز، على رأسها الدستور المصري، الذي يعد الإطار القانوني الناظم والضامن لكافة الحقوق والحريات في الدولة المصرية، وكذلك الالتزامات الإقليمية والدولية لمصر، واستراتيجية التنمية المستدامة 2030، فضلًا عن مراعاة التحديات والتهديدات التي تواجه المجتمع العالمي ككل، وهي ركائز عززت من "شمولية" الاستراتيجية، وضمنت تعاطيها مع كافة أبعاد مفهوم "حقوق الإنسان".

دلالات أساسية

يوجد جملة من الدلالات التي عكسها إصدار مصر للاستراتيجية الوطنية لحقوق والإنسان، ومن أبرزها:

- التأكيد على "فقه أولويات الدولة"، وأن لكل مرحلة زمنية أولوياتها وملفاتها التي يجب التعاطي معها، فقد شهدت الدولة المصرية منذ 2011، ثم الإطاحة بحكم جماعة الإخوان في ثورة 2013، حالة من الفراغ السياسي، فضلًا عن التحديات الاقتصادية والأمنية وحسابات المجتمع الدولي والإقليمي، وبالتالي كانت الأولوية منذ عام 2014 هي لمواجهة الظاهرة الإرهابية التي سعت لجرّ مصر إلى مربع العنف وعدم الاستقرار. ومن أجل إعادة بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها، والاقتصاد المصري، واستعادة مكانة مصر الإقليمية والدولية؛ بدأت الدولة المصرية في التركيز على المسار التنموي القومي، الذي يراعي الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري، خصوصًا فيما يتعلق ببرامج الحماية الاجتماعية، مثل: معاش "تكافل وكرامة"، وزيادة الدعم العيني

والنقدي للفئات المستحقة، ومشروع "حياة كريمة"، مع تبني خطة قومية في مجال البنى التحتية، تتماشى مع التطلعات الكبيرة للدولة المصرية، والمكانة التي تحظى بها.

- بدأت الدولة المصرية في الإعداد لإصدار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عام 2018، مع تشكيل "اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان". وقد بدأت هذه اللجنة في العمل منذ عام 2020، عقب الاستعراض الدوري الشامل الثالث للبلاد الذي أعده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في نوفمبر 2019، وعقدت اللجنة جلسات حوار مجتمعي ضمت المجالس المعنية بملف حقوق الإنسان، وجمعيات المجتمع المدني، والنقابات والمراكز البحثية والجامعات والاتحادات وجمعيات رجال الأعمال، وعددًا من الشخصيات العامة والمتخصصين المكونين للهيئة الاستشارية لتحديد محاور العمل.

وتُفند تلك التحركات ادعاءات بعض الجهات الدولية التي تربط بين إصدار الاستراتيجية وتصدر الإدارة الديمقراطية لـ"جو بايدن" المشهد في الولايات المتحدة، إذ تؤكد المعطيات السابقة أن العمل على الاستراتيجية يجري قبل وصول الديمقراطيين إلى الحكم، فضلًا عن كونه يأتي بعد حالة الاستقرار السياسي التي حققتها مصر، وإحراز تقدم كبير في المجال الاقتصادي بشهادة المؤسسات الدولية، وحصار الإرهاب، وبالتالي فإصدار الاستراتيجية يأتي في إطار "فقه الأولويات" الذي تتبعه الدولة المصرية، بعيدًا عن التوظيف السياسي الدولي لهذا الملف.

- عكست الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في كافة محاورها، فضلًا عن السياق المصاحب لإصدارها، الإيمان الكبير من القيادة السياسية المصرية بأهمية دور المجتمع المدني، وقد أكد على هذا المعنى إعلان الرئيس "عبدالفتاح السيسي" اختيار 2022 عامًا للمجتمع المدني، داعيًا مؤسساته إلى ممارسة العمل بجد واجتهاد لتحقيق التنمية المستدامة، ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان.

ملفات ذات أولوية

عَكَسَ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وجود إرادة سياسية لدى الدولة المصرية لمراعاة كافة حقوق المواطنين المصريين، وهي الإرادة التي يجب ترجمتها في صورة سياسات عملية تتكامل مع تلك التي تبنتها مصر في السنوات الأخيرة، وذلك على النحو التالي:

- ثمة حاجة إلى إعادة النظر في ملف الحبس الاحتياطي، خصوصًا فيما يتعلق بمدته، بما يضمن تفادي طول هذه المدة، وذلك بالتزامن مع إعادة إحياء لجنة العفو الرئاسي لمراجعة مواقف الشباب المحبوسين على ذمة قضايا ولم تصدر بحقهم أحكام قضائية، فضلًا عن ضمان المعاملة الأمثل لكل من يتم حبسه احتياطيًا أو تقييد حريته، مع تأمين أماكن احتجاز وسجن ملائمة، على أن يتم ذلك بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكافة الجهات المعنية، وأن يكون المنطلق هو إيمان الدولة المصرية بضرورة احتواء أبنائها واستيعابهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم من أجل الانخراط في مسيرة العمل والتنمية.

- ثمّة حاجة لتبنّي مبادرات أخرى (مثل: تنسيقية شباب الأحزاب، واتحاد شباب الجمهورية الجديدة) تشجع الشباب على الانخراط في المجال العام والعمل السياسي، مع تعزيز ثقافة العمل الحزبي لديهم، ومراجعة البنى التشريعية الخاصة بالعمل الحزبي، ودعوة الأجهزة التنفيذية لتوفير المناخ الملائم لذلك، وهو السياق والبيئة التي ستشجع الشباب على الانخراط في العمل العام، وتكسبهم مناعة ضد أي أفكار متطرفة أو دعاية مغرضة ضد الدولة المصرية.

- من الأهمية بمكان أن تستمر مصر في جهودها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، مع عمل مراجعة لما تم إنجازه في مجال "مواجهة الأفكار المتطرفة" و"تجديد الخطاب الديني"، وتشكيل لجنة عليا لإدارة هذا الملف تراعي القصور الذي ارتكبته بعض المؤسسات الدينية في هذا الصدد، وتأخذ على عاتقها مهمة إنجاز رؤية مصرية واضحة لتجديد الخطاب الديني، وبناء الإنسان المصري وتحصينه ضد الأفكار المتطرفة.

- قطعت الدولة المصرية شوطًا كبيرًا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري، وهو نجاح يحفز أجهزة الدولة لإنجاز المزيد في هذا الصدد، خصوصًا على صعيد تطوير الريف المصري وإنجاز أهداف مشروع "حياة كريمة"، مع موازنة ذلك بتركيز أكبر على رفع نسب ومعدلات الإنفاق والاهتمام بالمنظومة التعليمية، والمنظومة الصحية، ومنظومة البحث العلمي، ومنظومة العمل.

إجمالًا، تُمثل الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان عقدًا اجتماعيًا جديدًا بين الدولة والمواطن المصري، هذا العقد يراعي المفهوم الشامل لحقوق الإنسان، ويوازن بين هذه الحقوق والتحديات التي تواجهها الدولة.

قضايا نوعية

1 أثر تعديلات البورصة المصرية على الأسواق المالية

شهدت سوق الأوراق المالية المصرية تطورات جوهرية خلال عام 2021، وشملت تلك التغيرات تعديل المحددات الأساسية لانضمام الأسهم إلى المؤشرات في سوق الأوراق المالية، والتوسع في سياسات الشمول المالي، من خلال السماح للشباب بالتكويد والانضمام لسوق الأوراق المالية، وإلغاء الحد الأقصى على الحركة السعرية للأسهم (10% صعودًا أو هبوطًا) والتي تم تطبيقها بشكل احترازي بعد أحداث 2011، وأخيرًا تحديد سعر الإغلاق الأخير بناء على المتوسط السعري المتحرك المرجح بالأوزان وإطلاق جلسة مزاد سعري لسعر الإغلاق الأخير، فكيف يمكن لتلك التطورات أن تؤثر على عمل سوق الأوراق المالية؟.

2 توقّعات "الأونكتاد" لنمو الاقتصاد العالمي 2021

أصدرت منظمة الأونكتاد، في شهر سبتمبر الجاري، تقرير التجارة والتنمية لعام 2021، إذ يقدم توقعات لنمو الاقتصاد العالمي، كما يستخلص دروسًا من جائحة كورونا، منها: تراجع تدفقات الاستثمار للدول النامية بما قد يقلل من قدرتها على تحمل الديون الخارجية، والحاجة الملحة إلى تدخل أكبر للقطاع العام في الاقتصاد الوطني، والدعوة لتقديم مزيد من الدعم لإعادة الإعمار، وإصلاح هيكل الاقتصاد الدولي، وأخيرًا ضرورة الدعم الدولي للبلدان النامية للحصول على اللقاح؛ إذ تشير التقديرات إلى أن التكلفة التراكمية للحصول على اللقاح ستبلغ نحو 2.3 تريليون دولار بحلول عام 2025، حيث سيتحمل العالم النامي الجزء الأكبر من هذه التكلفة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (34) - 15 أكتوبر 2021

Marine
Compa
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N

أثر تعديلات البورصة المصرية على الأسواق المالية

* أحمد بيومي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت سوق الأوراق المالية المصرية تطورات جوهرية خلال عام 2021، وشملت تلك التغيرات تعديل المحددات الأساسية لانضمام الأسهم إلى المؤشرات في سوق الأوراق المالية، والتوسع في سياسات الشمول المالي، من خلال السماح للشباب بالتكويد والانضمام لسوق الأوراق المالية، وإلغاء الحد الأقصى على الحركة السعرية للأسهم (10% صعودًا أو هبوطًا) والتي تم تطبيقها بشكل احترازي بعد أحداث 2011، وأخيرًا تحديد سعر الإغلاق الأخير بناء على المتوسط السعري المتحرك المرجح بالأوزان وإطلاق جلسة مزاد سعري لسعر الإغلاق الأخير، فكيف يمكن لتلك التطورات أن تؤثر على عمل سوق الأوراق المالية؟.

منهجية مؤشر EGX30

- كان القرار الأول لتطوير أداء سوق الأوراق المالية في عام 2021 هو تغيير معايير انضمام الأسهم للمؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 (المؤشر هو مجموعة أسهم تختارها البورصة تنطبق عليها شروط محددة، ويتم إعطاء رقم وصفي مبدئي لها وليكن 1000، ثم يتم متابعة التغير في أسعار الأسهم المكونة للمؤشر، ومن ثم الحكم على أداء المؤشر بالصعود أو الهبوط). وكان المعيار الأهم لانضمام الأسهم إلى مؤشر EGX30 في السابق هو معيار السيولة (الأسهم التي عليها أكبر قيم من التداولات)، لكن ذلك التصنيف كان يتسبب في حدوث عملية دخول وخروج من مؤشر EGX30 بشكل كبير، وهو ما يترتب عليه عدم الاستقرار للأسهم المكونة للمؤشر، ومن ثمّ فإن ذلك ينعكس سلبيًا على أداء المحافظ المالية أو صناديق الاستثمار التي تتبع المؤشر.

- تلك الحالة من عدم الاستقرار في الأسهم المكونة للمؤشر أثناء كل مراجعة دفعت البورصة المصرية إلى تطبيق معيار جديد للانضمام للمؤشر يتمثل في رأس المال السوقي (قيمة الأسهم المطروحة بالبورصة)، ومن ثم يشترط ألا تقل عن قيمة الوسيط (مؤشر إحصائي أقل تحيزًا للقيم المتطرفة) لأعلى 60 شركة بهدف التمثيل الجيد للشركات الكبيرة التي تتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على جاذبية المؤشر للاستثمارات محليًا وعالميًا.

- لتوضيح آلية الإدراج الجديدة، يمكن افتراض أن السوق تضم 10 أسهم، وأنه من المستهدف أن يتم تكوين مؤشر من خمسة أسهم **كما في الجدول التالي:**

اسم السهم	عدد الأسهم	سعر السهم	رأس المال السوقي	نسبة التداول الحر	رأس المال المرجح بنسبة التداول الحر	الوسيط	الانطباق
1	1000	1.00	1000	20%	200		لا تنطبق
2	500	3.00	1500	25%	375		لا تنطبق
3	2000	0.70	1400	10%	140		لا تنطبق
4	15000	0.20	3000	15%	450		450
5	14000	0.14	2000	14%	280	412.5	لا تنطبق
6	3000	0.33	1000	90%	900		900
7	4000	1.25	5000	5%	250		لا تنطبق
8	3000	0.33	1000	60%	600		600
9	4500	0.44	2000	70%	1400		1400
10	5000	0.60	3000	20%	600		600

اسم السهم المكون للمؤشر	راس المال المرجح بنسبة التداول الحر	وزن السهم بالمؤشر
9	1400	35%
6	900	23%
8	600	15%
10	600	15%
4	450	11%
	3950	

- يتم احتساب قيمة رأس المال السوقي المرجح بقيمة التداول الحر لكل سهم (عدد الأسهم x سعر السهم x نسبة الأسهم حرة التداول)، ثم احتساب قيمة المتوسط لتلك القيم (412.5 جنيه)، وبالتالي فإن الأسهم التي يبلغ رأسمالها المرجح بقيمة التداول الحر أكبر من ذلك الرقم تنطبق عليها شروط الإدراج، ومن ثم يتم اختيار 5 أسهم منها، مع ملاحظة أن الحساب الحقيقي للمؤشر أكثر تعقيدًا نظرًا لزيادة عدد قيم الشركات بالبورصة، واحتساب بيانات التداول بشكل شهري، ثم احتساب المتوسط لها لحساب الشركة الأكبر من حيث معدل السيولة، وهي تتم من خلال برامج مصممة للقيام بذلك الشأن.

- يُضاف لذلك معيار آخر يتضمن حذف الشركات التي يتم تصفيتها من المؤشر. ومن الجدير بالذكر أن البورصة المصرية تجري تعديلين كل عام؛ الأول في أول فبراير والثاني في أول أغسطس، على أن تشمل المراجعة استبعاد الشركات غير المؤهلة، وإدراج الأخرى المؤهلة. وقد عممت إدارة البورصة ذلك التعديل على مؤشرات EGX50 EWI، EGX70 EWI، EGX100 EWI، والذي يتضمن إدراج الشركات التي تحقق قيم تداول مرتفعة بشكل شهري بدلًا من الاعتداد بإجماليات قيم التداول بنهاية فترة المراجعة كل 6 أشهر، والتي كان يترتب عليها أن تسمح بانضمام شركات تحقق طفرات في قيم التداول ولكن بصورة غير مستمرة.

السماح للشباب بالتكويد

- دعمًا لتوجه الدولة المصرية نحو تعزيز الشمول المالي، وتيسير إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية، ورفع مستوى الوعي، فقد سمحت البورصة المصرية بتكويد الشباب من الفئات العمرية بين 16 إلى 21 عامًا، بناء على صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي، وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على مقترح البورصة في هذا الشأن. وسمحت تلك الخطوة بتسجيل الفئات العمرية بين 16 إلى 21 عامًا باستخراج كود لبدء الاستثمار في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية، دون الحاجة إلى المستندات الخاصة بالولي أو الوصي حسب الأحوال، وذلك مع تعهد من شركة الوساطة في الأوراق المالية مقدمة الطلب بالالتزام بالضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 23 لسنة 2021 بشأن ضوابط التعامل مع الشباب في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عامًا في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

- طوّرت البورصة المصرية منهجية سعر الإغلاق ليتحدد وفقًا للمتوسط المتحرك المرجح بالكميات لمدة 30 دقيقة **"Moving Value Weighted Average Price"** وذلك بدلًا من الطريقة الحالية التي تعتمد على المتوسط المرجّح بالكميات طول فترة الجلسة "VWAP"، هذا فضلًا عن استحداث جلسة مزاد لتحديد سعر إغلاق الأوراق المالية "Pre-close auction"، والذي يتم خلال آخر نصف ساعة من التداول، ووفقًا لتلك الجلسة يتم السماح بنقل الملكية "التداول" لمدة تحددها البورصة قبل الساعة 2:30 مساء "لمدة عشر دقائق تقريبًا تبدأ من 2:15 وحتى 2:25 مساء قبل الإغلاق، وإذا ما نتج عن المزاد سعر إغلاق جديد يتم استخدامه في التداول "نقل الملكية"، وتسمى تلك الجلسة "Trade at close"،

أما في حال عدم تحقيق جلسة المزاد لسعر إغلاق جديد، فيتم السماح بنقل الملكيات باستخدام آخر سعر متوسط مرجح "Moving VWAP" خلال جلسة "Trade at close" تسمى أيضًا بجلسة المزاد قبل الإغلاق.

- تشير البورصة المصرية إلى أن ذلك التعديل جاء ليتواكب مع التطورات التي تحدث في أسواق المال عالميًا للدول المتقدمة والناشئة التي تعتمد على أنظمة المزايدة في تحديد سعر الإغلاق. وفي حال عدم تحقيق سعر الإغلاق إثر المزايدة يتم الارتكان إلى سعر التداول. مشيرة إلى أن تلك التعديلات ستأتي بمنافع كبيرة على المتعاملين خاصة المؤسسات الاستثمارية، هذا فضلًا عن احتياج السوق المصرية التي تتبع أداء مؤشرات السوق "Index Tracker".

نسبة التغير اليومي

- ألغت البورصة المصرية آخر الإجراءات الاحترازية المطبقة بعد عام 2011 والتي كانت تقضي بالسماح بتغير الأسهم بنسبة 10% فقط، لتعود الأسهم من جديد للعمل بالحدود السعرية عند 20% ارتفاعًا أو هبوطًا بداية من سبتمبر وطوال ساعات جلسة التداول، وتشمل أيضًا جلسة المزاد قبل الفتح، وجلسة التداول المستمر، وجلسة المزاد لتحديد سعر الإغلاق. ومن المتوقع أن يزيد ذلك الفتح للحدود السعرية من كفاءة السوق؛ إذ إنه يعزز دور العرض والطلب في تحديد أسعار الأسهم، ويقلل من التدخلات التنظيمية، ومن ثمّ يعزز كفاءة السوق.

- من المتوقّع أن تساهم التعديلات الأخيرة التي تمت بسوق الأوراق المالية خلال الفترة الأخيرة في تحسين أداء هذه السوق، بداية من تعديل آلية إدراج الأسهم بالبورصة، والتي سمحت للمؤشر بأن يكون أكثر استقرارًا من الفترات قبل التعديل، ومن ثم تمكين مديري استثمار المحافظ المالية وصناديق الاستثمار من أن يتخذوا من المؤشر الثلاثيني مقياسًا مقارنًا لأداء تلك الأوعية الاستثمارية "Benchmark".

- أدى السماح للشباب بالتكويد في سوق الأوراق المالية -وفقًا لتصريح رئيس البورصة المصرية- إلى ارتفاع عدد المستثمرين بالبورصة المصرية بنسبة 74% على أساس سنوي في الأشهر السبعة الأولى من عام 2021. وبلغ عدد المستثمرين المسجلين بالبورصة 3.3 ملايين مستثمر خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2021، مقارنة بـ1.9 مليون مستثمر في الفترة ذاتها من العام الماضي. أما عن التعديلات التي تم تطبيقها بداية من شهر سبتمبر فلم يتم قياس أثرها في الوقت الحالي لقصر الفترة المنقضية بعد التطبيق، إذ إن بداية تطبيق التعديلات الأخيرة (جلسة المزايدة الأخيرة وفتح الحدود السعرية) بدأت في الخامس من سبتمبر من العام الحالي، وشهدت الأيام التالية لذلك التطبيق تحقيق بعض الأسهم لارتفاعات وانخفاضات بنسبة 20% في جلسة واحدة.

- من المتوقع أن يُسهم تطبيق التعديلات الأخيرة في تحسين التداول وسعر الإغلاق ليكون السعر الأقرب للتداولات الأخيرة التي تمت على السهم، لكن بيان أثر تلك التعديلات سيظهر جليًا في التقارير التي ستصدر عن البورصة المصرية في الشهور المقبلة.

توقّعات "الأونكتاد" لنمو الاقتصاد العالمي 2021

* سالي عاشور
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدرت منظمة الأونكتاد، في شهر سبتمبر الجاري، تقرير التجارة والتنمية لعام 2021، إذ يقدم توقعات لنمو الاقتصاد العالمي، كما يستخلص دروسًا من جائحة كورونا، منها: تراجع تدفقات الاستثمار للدول النامية بما قد يقلل من قدرتها على تحمل الديون الخارجية، والحاجة الملحة إلى تدخل أكبر للقطاع العام في الاقتصاد الوطني، والدعوة لتقديم مزيد من الدعم لإعادة الإعمار، وإصلاح هيكل الاقتصاد الدولي، وأخيرًا ضرورة الدعم الدولي للبلدان النامية للحصول على اللقاح؛ إذ تشير التقديرات إلى أن التكلفة التراكمية للحصول على اللقاح ستبلغ نحو 2.3 تريليون دولار بحلول عام 2025، حيث سيتحمل العالم النامي الجزء الأكبر من هذه التكلفة.

توقعات النمو 2021

- يُشير التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي مهيأ لانتعاشة قوية في عام 2021، وإن كان ذلك مع قدر كبير من عدم اليقين على المستويين الإقليمي والدولي. ويتوقع الأونكتاد أن ينمو الناتج العالمي جزئيًا بنسبة 5.3 % خلال عام 2021 بعد انخفاض بنسبة 3.5 % في عام 2020. ومع ذلك، سيسجل الدخل العالمي نحو 3.7 % بحلول عام 2022، منخفضًا بذلك عن اتجاهه قبل الجائحة. ويقدر العجز المتوقع حوالي 10 تريليونات دولار خلال عام 2020–2021. كما يتوقع التقرير أن يشهد العام المقبل 2022 تباطؤًا في النمو العالمي، حيث ينمو الناتج العالمي بمقدار 3.6 %.

- تضرر الاقتصاد العالمي من أزمة كورونا أكثر من الأزمة المالية العالمية، وفقًا لتقرير الأونكتاد. فحتى مع عدم حدوث انتكاسات كبيرة، فلن يستأنف الإنتاج العالمي اتجاهه الذي كان في الأعوام 2016-2019 إلا بحلول عام 2030. فقد تأثرت العديد من القطاعات بالأزمة الحالية، خاصة قطاع السياحة والضيافة والترفيه، بينما انتعش قطاع الخدمات المالية والرقمنة.

تطور معدل النمو العالمي خلال الفترة (2009-2022) (%)

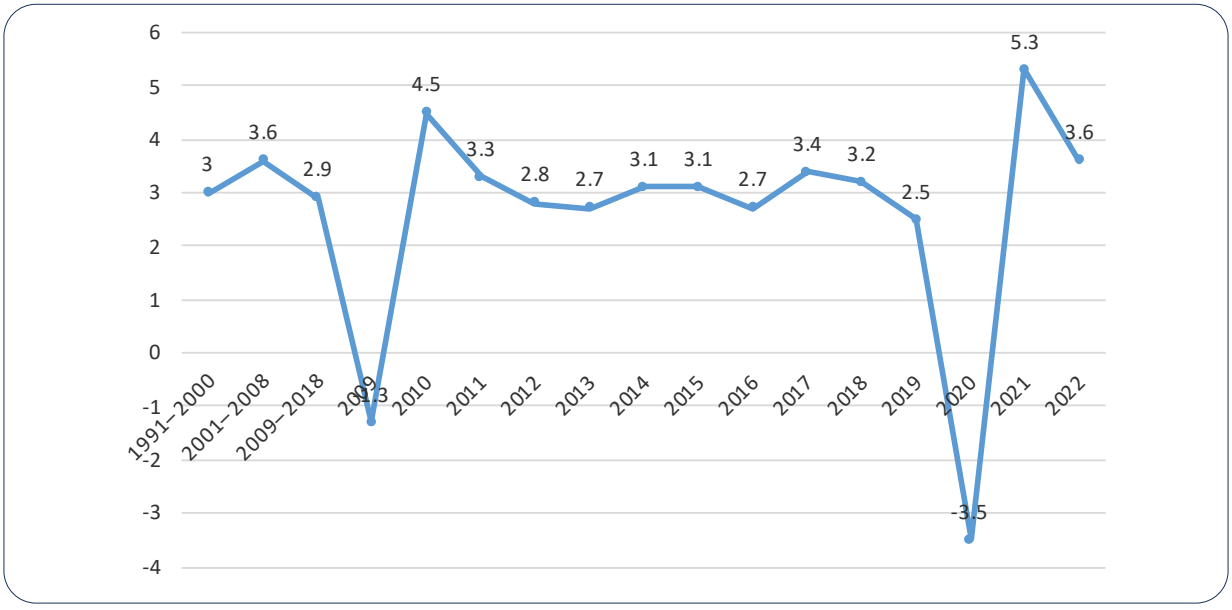

تباينات جغرافية للنمو

- أظهرت البيانات تباينًا حادًا في معظم المناطق حول العالم، ولا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا، حيث تشير إلى تسارع وتركز معدلات النمو الاقتصادي في أمريكا الشمالية مع تنامي حزم التحفيز المالية والتسهيلات النقدية، وارتفاع حجم استثمارات البنية التحتية (من خلال الشركات المملوكة للدولة) خاصة في الصين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5 %، لتسجل أسوأ ركود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبعد أن تباطأ النمو في الموجة الثانية من عدوى

كورونا في الربع الرابع من عام 2020، فقد شهد انتعاشة مرة أخرى في الربعين الأول والثاني في عام 2021 نتيجة لتخفيف الإجراءات الاحترازية وتبعات حزم الإصلاح. لذا، يتوقع تقرير الأونكتاد أن يبلغ النمو 5.7% في 2021 و3% في عام 2022.

- في أوروبا، سجلت فرنسا وألمانيا وإيطاليا على التوالي بين مارس 2020 والربع الثاني من عام 2021 تراجعًا في معدلات النمو بمعدلات 8.0- و4.9- و8.9- % خلال عام 2020، كما تشير التوقعات إلى تفاوت معدلات النمو في منطقة اليورو خلال عام 2021، حيث من المتوقع أن تصل إلى 5.5% في إيطاليا و5.2% لفرنسا و2.2% لألمانيا.

- يشير تقرير الأونكتاد أيضًا إلى تراجع معدلات النمو المتوقعة في إفريقيا، إذ من المتوقع أن تنمو القارة بأكملها 3.2% في عام 2021، كما تشير التقديرات الحالية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لن يعود -حتى في أفضل السيناريوهات- إلى مستوى ما قبل الجائحة قبل عام 2024. وعلى وجه الخصوص، أشارت تقديرات ما قبل الجائحة إلى أن جنوب إفريقيا سوف تحقق نموًا بنسبة 7% في عام 2020، لكن تراجعت تلك التوقعات ما بعد الجائحة إلى نحو 4% في عام 2021، ويتوقع النمو بنسبة 2.3% في عام 2022.

توقعات نمو مختلف المناطق والأقاليم الجغرافية لعامي 2021 و2022 (%)

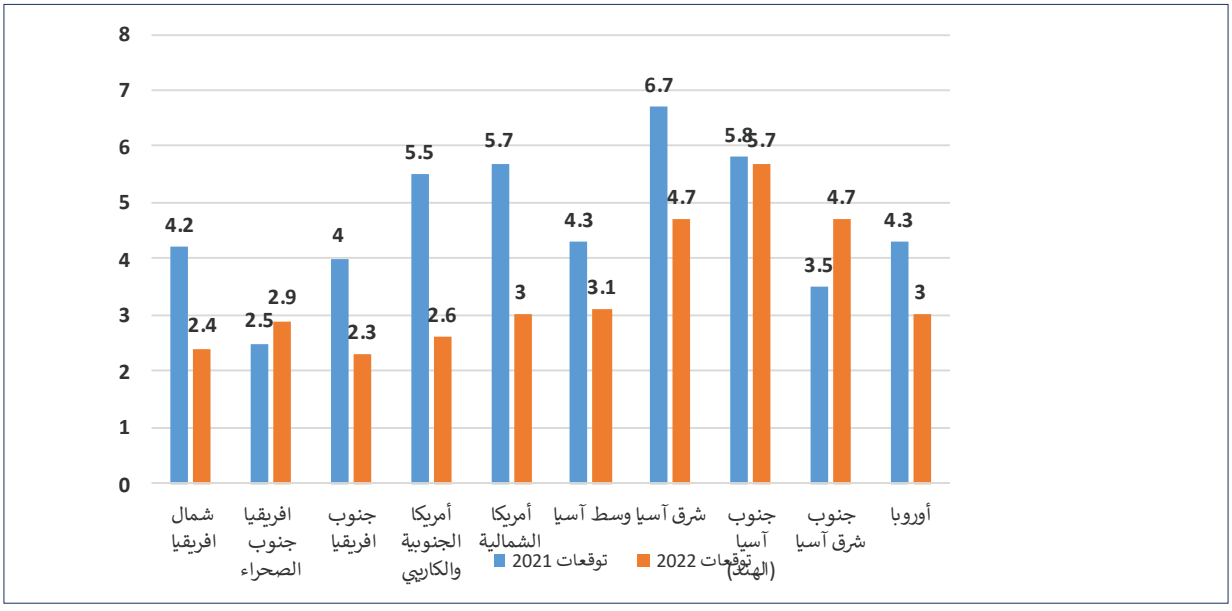

- اتجهت أسعار الصرف إلى الانخفاض في العديد من البلدان، لا سيما في نيجيريا، حيث أجبرت ندرة العملة الصعبة الحكومات على إجراء تخفيضات متعددة لقيمة العملات منذ بداية أزمة كورونا. كما خلّفت ضغوط التضخم والسياسات النقدية ارتفاعًا بأسعار المواد الغذائية، مما سبب

العديد من التوترات خاصة في وسط وغرب إفريقيا. وسجلت بعض البلدان تضخمًا من رقمين أو حتى ثلاثة أرقام في حالة السودان. واستجابة لذلك، سمح صندوق النقد الدولي للدول بإصدار 650 مليار دولار حقوق السحب الخاصة (SDRs)، وهي الأكبر في تاريخه، الأمر الذي يقدم بصيص أمل، لكن لا يزال يتعين على المجتمع الدولي الاعتراف بحجم التحدي الذي يواجه العديد من البلدان النامية.

معضلة التضخم العالمي

- أشار تقرير الأونكتاد إلى أن التأثير الاقتصادي الأولي لكورونا هو ركود عميق وانخفاض التضخم. لكن الانتعاش السريع للطلب الكلي العالمي وتراجع العرض في بعض الأحيان منذ النصف الثاني من عام 2020، تسببا في تسارع معدلات ارتفاع الأسعار في الاقتصادات المتقدمة في العالم. كما دفع الارتفاع في أسعار السلع الأساسية إلى زيادة تكلفة المدخلات الأساسية؛ إذ ارتفعت أسعار المعادن والنفط والسلع الغذائية منذ منتصف عام 2020، كما بلغ معدل التضخم السنوي للغذاء في مايو 2021 نحو 40% تقريبًا، مسجلًا أعلى قيمة له في عشر سنوات وفقًا لمؤشر الفاو لأسعار الغذاء، مما ساهم في ارتفاع معدلات الجوع في العالم.

تطور الأسعار العالمية للسلع الأولية ما بين 2008-2021 (%)

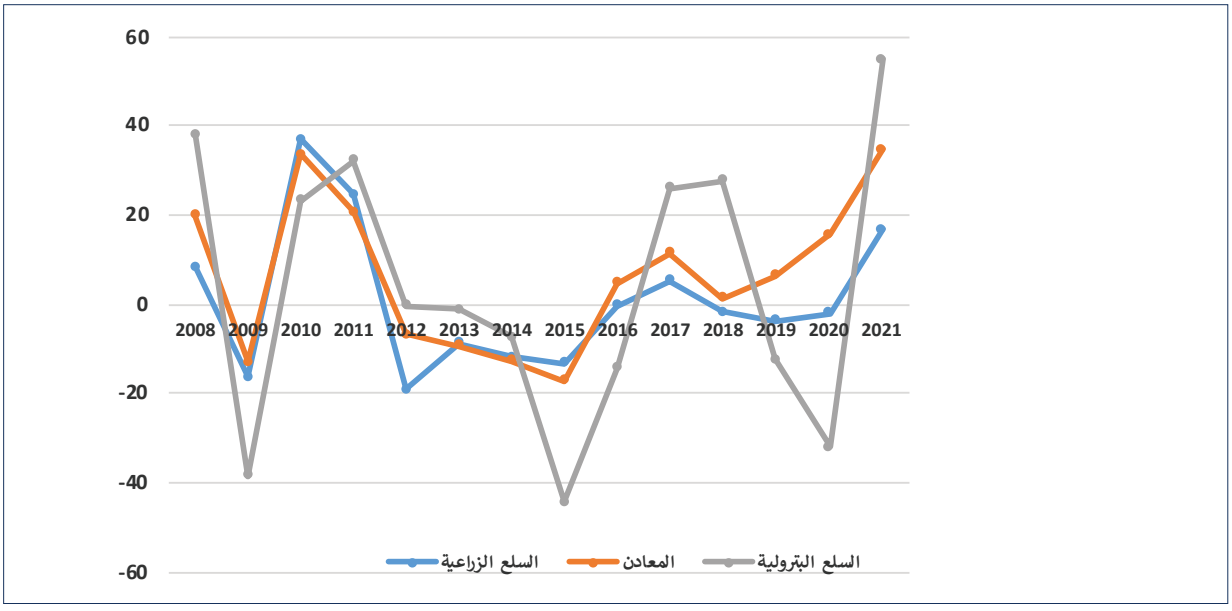

- لا تزال المخاوف المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي من العوامل المؤدية إلى ارتفاع الأسعار، خاصة في ظل استمرار الطلب القوي من الصين على السلع (مثل: فول الصويا، والذرة). كما أدى ارتفاع أسعار الوقود إلى ارتفاع أسعار الحبوب والبذور الزيتية التي تستخدم كوقود حيوي. على جانب العرض، قد أثرت أحوال الطقس في نهاية عام 2020 وحتى عام 2021 بشدة على إنتاج الحبوب في أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة، وهي تضيف ضغوطًا تصاعدية على أسعار الحبوب في عام 2021.

كيف يفكر العالم؟

1

أسباب تفاقم أزمة الطاقة في الدول الأوروبية

تفاقمت أزمة الطاقة في الدول الأوروبية لتعرقل بذلك عملية الانتعاش الاقتصادي التي يتعطش لها العالم في أعقاب أزمة فيروس كورونا. إذ أعلنت كبريات الشركات المصنعة، مثل شركة BASF SE الرائدة في مجال الكيماويات، عجزها أمام تلافي تداعيات أزمة زيادة أسعار الكهرباء، على الرغم من قدرتها على توليد 80% من طاقتها المستخدمة في عملية التصنيع. وهو الأمر الذي أكدته شركة (Aurubis)، أكبر منتج للنحاس في القارة الأوروبية، حين أشارت إلى تفاقم تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، مما أثر سلبًا على هامش ربح بعض الدول مثل بريطانيا، حيث ساءت الأوضاع إلى حد إغلاق مصنعين للأسمدة. وفي النرويج أوقف مصنع الأمونيا إنتاجه، مما يؤكد أن الوضع في القارة غير مبشر.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (34) - 15 أكتوبر 2021

أسباب تفاقم أزمة الطاقة في الدول الأوروبية

* نرمين سعيد - نوران عوضين
باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تفاقمت أزمة الطاقة في الدول الأوروبية لتعرقل بذلك عملية الانتعاش الاقتصادي التي يتعطش لها العالم في أعقاب أزمة فيروس كورونا. إذ أعلنت كبريات الشركات المصنعة، مثل شركة BASF SE الرائدة في مجال الكيماويات، عجزها أمام تلافي تداعيات أزمة زيادة أسعار الكهرباء، على الرغم من قدرتها على توليد 80% من طاقتها المستخدمة في عملية التصنيع. وهو الأمر الذي أكدته شركة (Aurubis)، أكبر منتج للنحاس في القارة الأوروبية، حين أشارت إلى تفاقم تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، مما أثر سلبًا على هامش ربح بعض الدول مثل بريطانيا، حيث ساءت الأوضاع إلى حد إغلاق مصنعين للأسمدة. وفي النرويج أوقف مصنع الأمونيا إنتاجه، مما يؤكد أن الوضع في القارة غير مبشر.

مسببات عالمية

- حسب التقرير المنشور على موقع بلومبرج ، شهدت أوروبا والولايات المتحدة وآسيا ارتفاعًا كبيرًا في أسعار الطاقة مع خروج الاقتصادات العالمية من الوباء. حيث تضاعفت أسعار الغاز في أوروبا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، بينما تضاعفت أسعار الطاقة -بشكل عام- خلال العام الجاري، مما عرقل النشاط الاقتصادي المتراجع بالأساس بسبب تداعيات الجائحة. يأتي هذا في الوقت الذي تقوم فيه روسيا بتصدير كميات أقل من الغاز إلى أوروبا، وسط تطلّعات سوقية للحصول على إمدادات جديدة عبر خط أنابيب "نورد ستريم 2" الذي لم يكتمل بعد والذي يربط بين روسيا وألمانيا.

- ووفقًا لبلومبرج ، تحصل أوروبا على الغاز الروسي أكثر مما تحصل عليه من أي مورد آخر، ومع انخفاض الإنتاج المحلي واحتمال إغلاق حقل غاز "جرونينجن" العملاق في هولندا قبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد، تصبح القارة العجوز أكثر عرضة لتقلبات سوق الغاز العالمية، مع الأخذ في الاعتبار أن الأزمة الحالية لا تقتصر فقط على الطلب المرتفع في أوروبا وآسيا، فقد تعطلت إمدادات الغاز من النرويج هذا العام بسبب أعمال الصيانة الثقيلة بعد التأثيرات الناجمة عن الوباء أيضًا. ومن ناحية أخرى، يتطلع المشترون الأوروبيون (مثل شركات الغاز الوطنية) إلى سوق الغاز الطبيعي المسال (LNG) لتعويض النقص، مما عزز التنافس مع مشترين في الصين واليابان، حيث يتزايد الطلب على الغاز الطبيعي المسال، ما أدى في النهاية إلى ارتفاع أسعاره.

- دفعت "جوزفين فوكهول" بأن خطط تخفيض انبعاثات الكربون لعبت دورًا في ارتفاع أسعار الطاقة، حيث تدفع المرافق أسعارًا شبه قياسية لشراء تصاريح "الحد من التلوث" الضرورية لمواصلة إنتاج الطاقة من الوقود الأحفوري، ناهيك عن التباطؤ غير المعتاد على صعيد توربينات الرياح التي تولد حوالي 10% من الطاقة في أوروبا خلال فصل الصيف. ففي ألمانيا على سبيل المثال، وخلال أول أسبوعين من شهر سبتمبر الجاري، انخفض معدل توليد طاقة الرياح بنسبة 50% مقارنة بمتوسط الإنتاج في السنوات الخمس الماضية.

- وعليه، تبدو أزمة الطاقة الحالية منطقية ولا سيما في ضوء الخطط الأوروبية الطموحة للحد من انبعاثات الكربون، حيث كشفت الدول الأوروبية في شهر يوليو الماضي عن خطط لخفض الانبعاثات بنسبة 55% -على الأقل- بحلول عام 2030 مقارنة بمثيلتها في عام 1990، بينما تمارس باريس ضغوطًا وراء الكواليس لتقليص أو تأخير التخفيض المقترح، وبخاصة في ظل عمليات التدفئة والنقل البري. وفي المملكة المتحدة، تثار تساؤلات عن تكلفة "صافي الصفر"؛ إذ لا يزال من غير الواضح كيفية إقناع 600 ألف شخص سنويًا باستبدال غلايات الغاز بمضخات حرارية باهظة الثمن. فقد اضطرت إسبانيا بالفعل إلى خفض الضرائب على الطاقة مع ارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية. وفي هذا السياق، تمثل التكلفة المرتفعة للطاقة "صداعًا" للسياسيين قبل أقل من 100 يوم من اجتماع قادة العالم في "أسكتلندا"؛ حيث تتخوف الحكومات من ردود أفعال عنيفة. وقد رفض الناخبون السويسريون بالفعل هذا العام قانونًا طموحًا للمناخ من شأنه أن يرفع الضرائب على الطيران والقيادة وغيرهما.

- لا تنحصر أزمة الطاقة الأوروبية في نقص واردات الغاز الطبيعي؛ بل تمتد لتطال ارتفاع أسعار الفحم أيضًا، إذ تتجه شركات الطاقة الأوروبية إلى الفحم عند ارتفاع أسعار الغاز ومصادر الطاقة البديلة، بيد أن تضاؤل المعروض من المناجم الأوروبية وارتفاع الطلب الصيني أدى إلى ارتفاع أسعار المواد السوداء أيضًا، ناهيك عن التكلفة المتزايدة لتصاريح الكربون الأوروبية من حوالي 30 يورو للطن في بداية العام الجاري إلى 63 يورو في أوائل شهر سبتمبر الجاري، وإذا تزايد حرق الفحم للتعويض عن ندرة الغاز الطبيعي؛ فسيزداد بالتبعية الطلب على التصاريح، مما سيرفع سعرها مرة أخرى.

تداعيات الأزمة

- يتوقع التحليل المنشور على موقع The Economist أن تظل الأسعار مرتفعة طوال فصل الشتاء، لا سيما مع وصول الطلب على التدفئة والطاقة إلى ذروته. ولمواجهة ذلك، أقر مجلس الوزراء الإسباني إجراءات طارئة لوضع حد لسعر الغاز وأرباح شركات المرافق، بينما تراجع الحكومة الإيطالية كيفية احتساب فواتير الكهرباء. لكن ذلك لا يعني بالضرورة قدرة صانعي السياسات على حماية المستهلكين من تداعيات نقص الغاز الطبيعي، ومن ثم يعتقد بعض المحللين أن الشتاء البارد قد يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي وانخفاض فواتير المرافق العامة . كما تواجه الشركات الأوروبية الصغيرة كثيفة استهلاك الطاقة صعوبات هي الأخرى مع عدم امتلاكها عادةً منشآت إنتاج طاقة خاصة بها من ناحية، وتراجع قدرتها على الوصول إلى أدوات بديلة متطورة من ناحية أخرى.

- دفع "وليم وليكس" بأن شركة "جولدمان ساكس جروب" قد تواجه انقطاعًا في التيار الكهربائي خلال فصل الشتاء القادم، داعيًا إلى الحدّ من معدلات الاستهلاك الحالي تحسبًا لموسم التدفئة المقبل، وبخاصة مع وصول المخزون إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من عقد مضى. وعلى صعيدٍ متصل، أشارت "آنا شيريا يفسكايا" إلى أن شبكة الغاز الطبيعي المسال الواسعة -التي تغطي العديد من المناطق الأوروبية- لن تتمكن من إنقاذ القارة من قساوة الشتاء القادم. ومن ناحية أخرى، يتوقع استمرار ارتفاع أسعار الغاز ومصادر الطاقة المتجددة ذات الأداء الضعيف حتى نهاية عام 2021، الأمر الذي يُهدد مشاريع وخطط نزع الكربون الذي تنشد الدول الأوروبية تحقيقه.

البدائل المتاحة

- يسد الغاز الطبيعي فجوات إنتاج الطاقة الأخرى، وقد أدى تداخل الجفاف مع إنتاج الطاقة الكهرومائية إلى ارتفاع سعر التصاريح اللازمة لانبعاث الكربون في الاتحاد الأوروبي، مما أسفر بدوره عن ارتفاع أسعار الفحم. وعليه، قد تُضطر الدول الأوروبية إلى إقناع الشركات والأسر باستخدام كميات أقل من الطاقة، بيد أن التدخلات الحكومية ودعم الغاز لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأمور، حيث تثير الطاقة الباهظة غضب الناخبين وتؤذي الفقراء. أما دعم الطاقة في حالة إيطاليا أو تحديد الأسعار في حالة بريطانيا فسيؤدي إلى تفاقم النقص، ويفرغ التزام السياسيين من التحول الأخضر.

- وعليه، يجب على الحكومات استخدام نظام الرفاهية لدعم دخول الأسر -إذا لزم الأمر- مع مساعدة أسواق الطاقة على العمل بكفاءة. وفي الأجل الطويل، يتمثل التحدي في تخفيف تقلبات الأسعار مع استمرار التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وفي نهاية المطاف، قد يحل التخزين الرخيص للبطاريات مشكلة التقطع الذي تعاني منه مصادر الطاقة المتجددة.

- يتفق ما سبق مع ما أوضحه "هيلين تومبسون" في مقاله المنشور على موقع "فاينانشيال تايمز"؛ فقد تزامنت أزمة الغاز مع أزمات مماثلة على صعيد مصادر الطاقة المتجددة. وعليه، لا توجد حلول لهذه الأزمة وبخاصة مع تحكم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" المحتمل في الخيارات الأوروبية ، ذلك أن الفشل الروسي في تلبية الطلب الأوروبي الأخير على الغاز كان متعمدًا لتسليط الضوء على الحاجة إلى "نورد ستريم 2"، وبالتالي تجاوز العديد من التأخيرات القانونية والبيروقراطية التي لا تزال تقوض توصيل الغاز من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق . وفي النهاية، يمكن فرض أسعار طاقة عالية أو تقنين أسعارها من قبل الدول الأوروبية؛ وقد تبنت بعض الدول الخيار الأول لدعم تكلفة الطاقة المنزلية وتقديم ائتمان طارئ لشركات الطاقة. في حين يشبه الخيار الثاني -إلى حد كبير- العودة إلى الاعتماد على الغاز الروسي للإيفاء بالالتزامات الخضراء.

هل القادم أسوأ؟

- قد يسهم تراجع الطلب في القارة الآسيوية -بعد انتهاء فصل الصيف- في دفع التفاؤل الأوروبي، على نحو يخلق فائض تصدير يسمح بإعادة ملء الخزانات؛ إلا أن توقعات السوق حاليًّا تشير إلى أن القادم أسوأ على صعيد أسعار الطاقة، كما تشير أيضًا إلى أن برودة الشتاء القادم -على وجه التحديد- يمكن أن تدفع سعر برميل النفط الواحد إلى 100 دولار محطمًا الأرقام القياسية، خصوصًا في ظل تراجع احتياطات الغاز والفحم إلى مستويات أقل بكثير مما كانت عليه في هذا التوقيت من العام منذ عقود. إن محدودية الإمدادات التي تصل إلى أوروبا من الغاز الروسي، وتراجع إنتاج بحر الشمال، والمنافسة المحتدمة في آسيا على الغاز الطبيعي المسال؛ قد تؤدي إلى تأجيج حالة ارتفاع الأسعار لتدفع المشهد القادم إلى سيناريو هو الأشد قتامة.

الهوامش

1. William Wilkes, Anna Shiryaevskaya, and Alex Moralesrs, Energy Crisis Worsens as Rally Hits Europe's Industry Giants, (Bloomberg, 17 September 2021), Available at: https://cutt.ly/REWh2Vw

2. Anna Shiryaevskaya, Don't Count on LNG to Save Europe From a Winter Gas Crunch, (Bloomberg,19 August 2021), Available at: https://cutt.ly/dEWjuF6

3. Josefine Fokuhl, Europe Faces an Energy Shock After Gas and Power Prices Rocket,(Bloomberg,5 August 2021), Available at: https://cutt.ly/4EWjdSG

4. The Economist, What is Behind Rocketing Natural-Gas Prices?, (The Economist, 20 September 2021), Available at: https://cutt.ly/aEWjv1a

5. The Economist Explains, Why has the Price of Electricity in Europe Reached Record Highs?, (The Economist, 15 September 2021), Available at: https://cutt.ly/TEWjTE6

6. William Wilkes,Anna Shiryaevskaya, and Alex Moralesrs,Op.Cit.

7. Ibid.

8. Anna Shiryaevskaya, Don't Count on LNG to Save Europe From a Winter Gas Crunch, (Bloomberg, 19 August 2021), Available at: https://cutt.ly/3EWjF3q

9. Laura Mendes, Expensive Gas, Unstable Renewables Boost Europe's Coal-Fired Power Output in 2021, (Independent Commodity Intelligence Services (ICIS), 31 August 2021), Available at: https://cutt.ly/TEWjVJC

10. Natural-Gas Shortages Threaten Governments' Green Goals, (The Economist, 25 September 2021), Available at:https://cutt.ly/JEWkeeW

11. Helen Thompson, Hard choices loom for Europe as the gas crisis bites, (The Financial Times, SEPTEMBER 21 2021), Available at:https://cutt.ly/bEWkyJF

12. Diane Francis, Vladimir Putin accused of Weaponizing Russian Gas, (Atlantic Council,15 September 2021), Available at:https://cutt.ly/3EWkdRx

13. Helen Thompson, Op.cit.

بيانات وإحصائيات

1

تقرير التنمية البشرية في مصر 2021.. المسيرة والمسار

يرصد تقرير التنمية البشرية لعام 2021، ما شهدته الدولة المصرية من تحديات وإصلاحات وتطورات تنموية خلال العقد الماضي، خاصة أنه يأتي بعد آخر تقرير نُشر عام 2010. ويُعد هذا التقرير الثاني عشر في سلسلة التقارير البشرية التي تُصدرها مصر منذ عام 1994. وحصلت مصر على المركز 116 من إجمالي 189 دولة رصدها التقرير الدولي للتنمية البشرية، حيث وصلت قيمة المؤشر 0.707 عام 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 0.737. وبتلك القيمة انتقلت مصر للمرة الأولى إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث يُقسم تقرير التنمية البشرية البلدان إلى أربع مجموعات صاحبة التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة. وفيما يلي نستعرض أبرز المؤشرات التنموية الواردة بالتقرير.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (34) - 15 أكتوبر 2021

تقرير التنمية البشرية في مصر 2021.. المسيرة والمسار

* هبة زين
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يرصد تقرير التنمية البشرية لعام 2021، ما شهدته الدولة المصرية من تحديات وإصلاحات وتطورات تنموية خلال العقد الماضي، خاصة أنه يأتي بعد آخر تقرير نُشر عام 2010. ويُعد هذا التقرير الثاني عشر في سلسلة التقارير البشرية التي تُصدرها مصر منذ عام 1994. وحصلت مصر على المركز 116 من إجمالي 189 دولة رصدها التقرير الدولي للتنمية البشرية، حيث وصلت قيمة المؤشر 0.707 عام 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 0.737. وبتلك القيمة انتقلت مصر للمرة الأولى إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث يُقسم تقرير التنمية البشرية البلدان إلى أربع مجموعات صاحبة التنمية البشرية المرتفعة جدًا، والمرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة. وفيما يلي نستعرض أبرز المؤشرات التنموية الواردة بالتقرير.

نسب السكان تحت خط الفقر الوطني والمدقع عام 2018 وفقًا للمحافظة (%)*

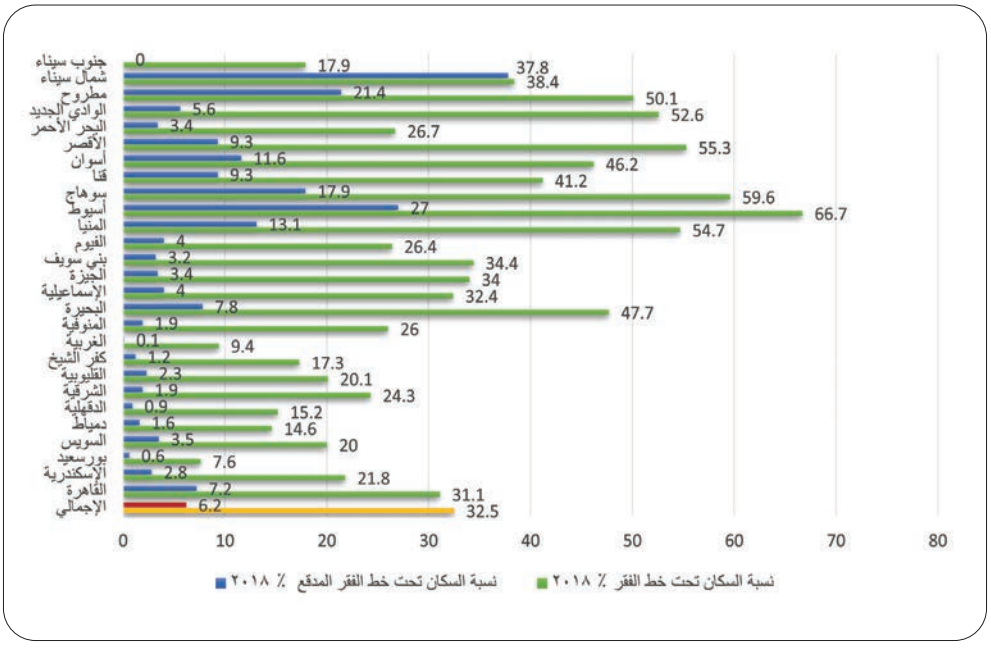

- يذكر أن معدل الفقر انخفض للمرة الأولى منذ 20 عامًا إلى 29.7%، كما انخفضت نسبة الفقر المدقع إلى 4.5% عام 2019/2020.

التوزيع النسبي لقوة العمل وفقًا للنوع بالمحافظات 2020

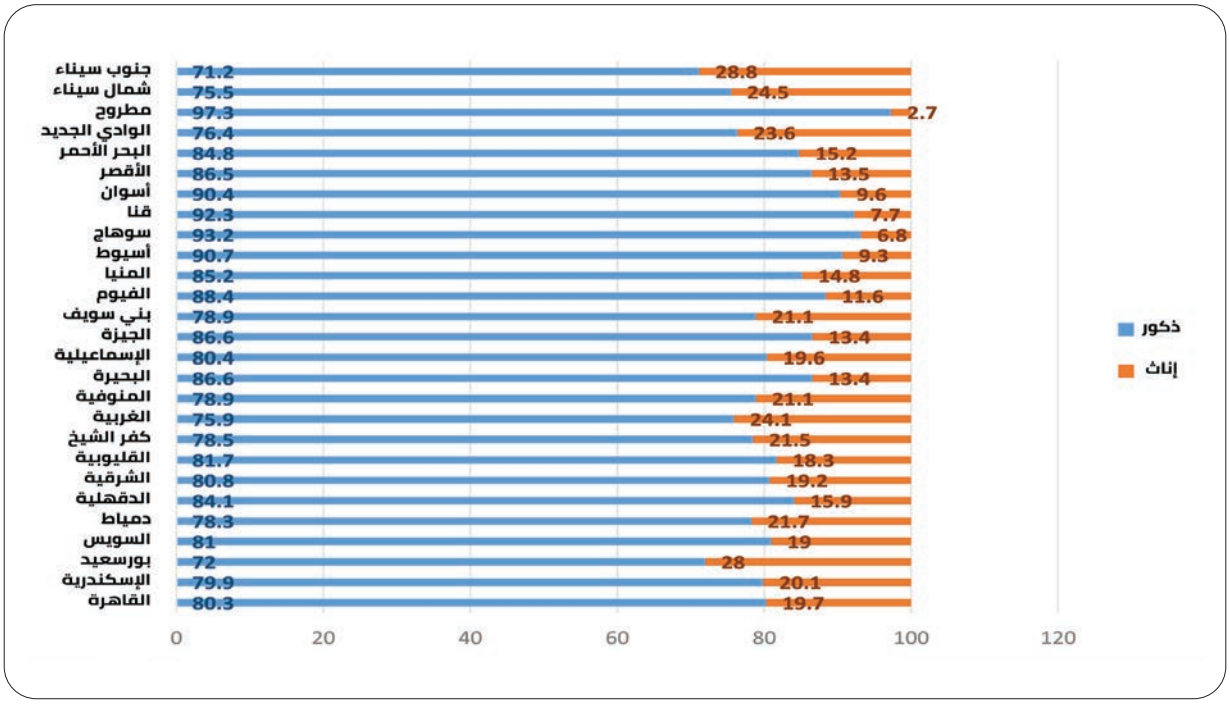

مؤشرات المنشآت الخاصة والعامة وفقًا للتعداد الاقتصادي 2018/2017

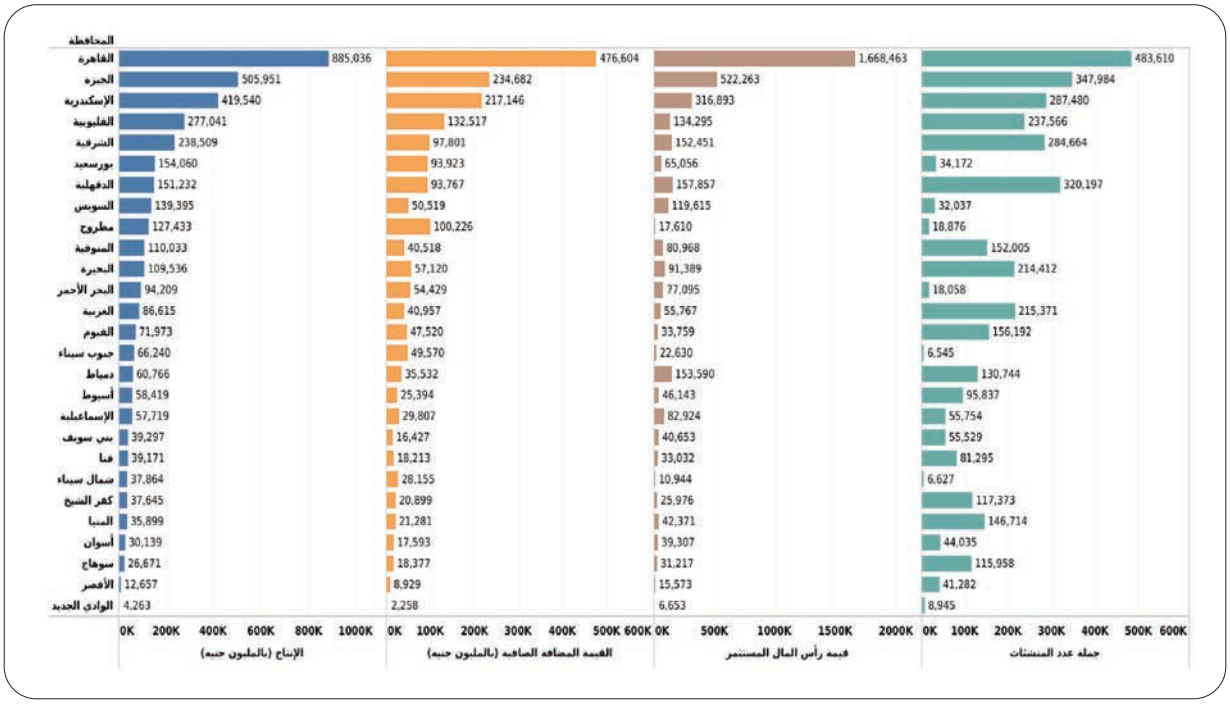

كثافة الفصول في التعليم قبل الجامعي وفقًا للمرحلة التعليمية

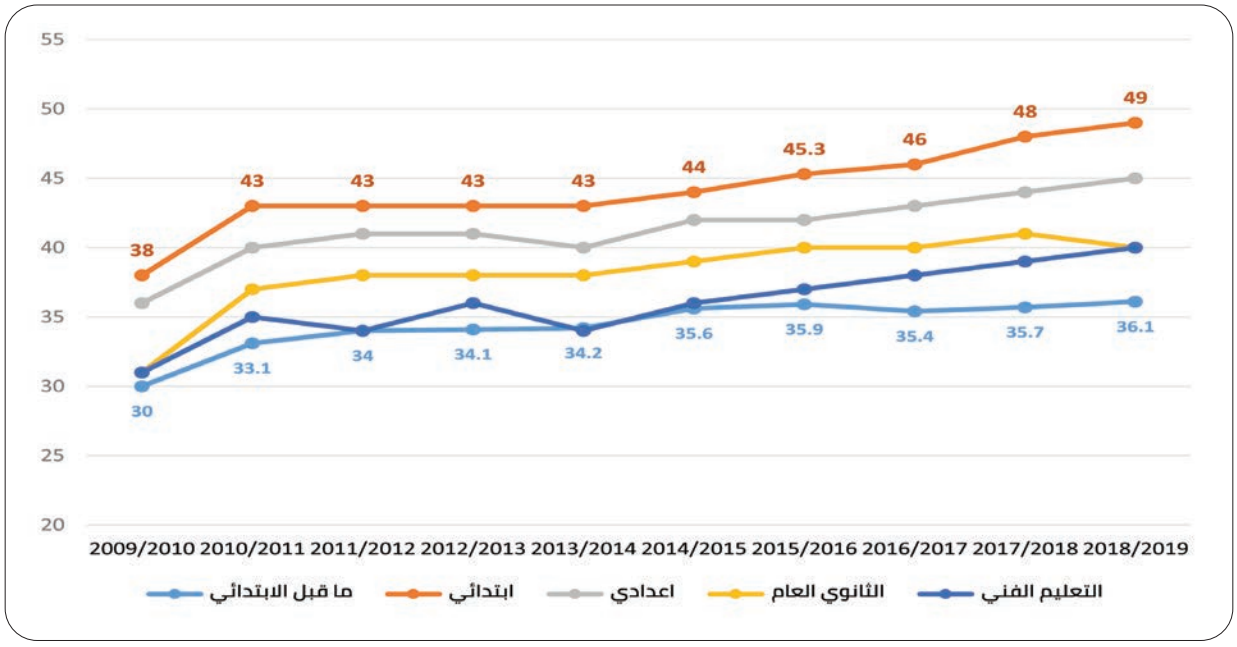

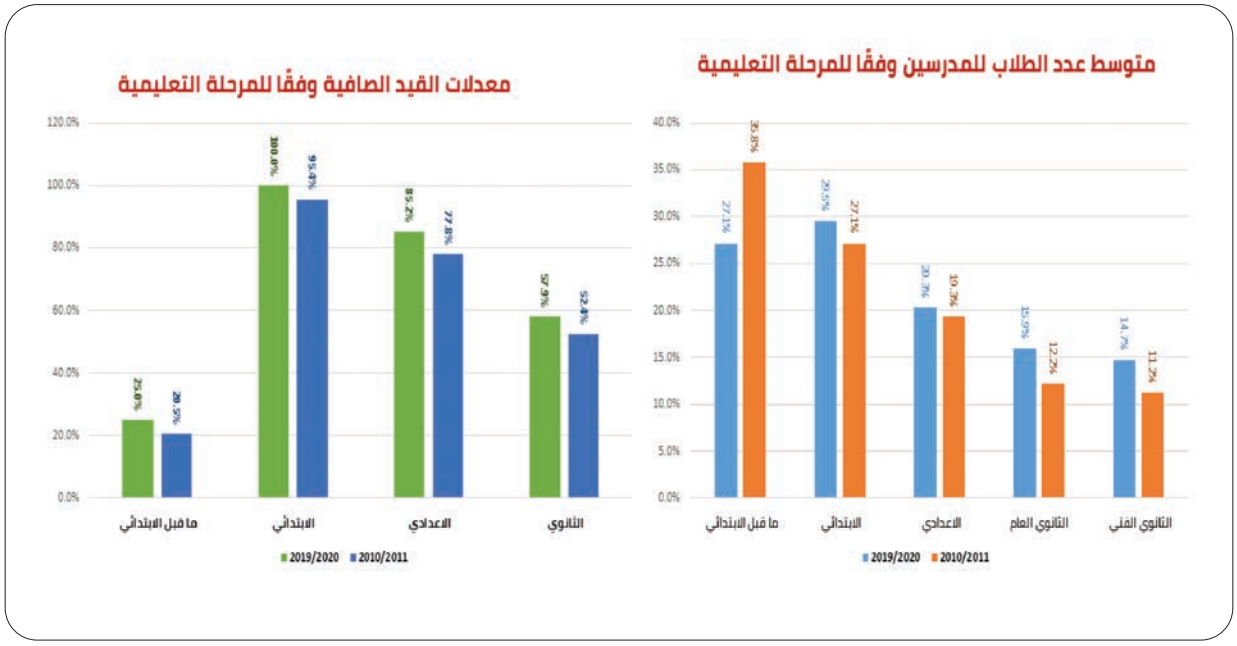

معدل التسرب من التعليم بين عامي 2017/2018 و2018/2019
للمرحلتين الابتدائية والاعدادية وفقًا للمحافظة (%)

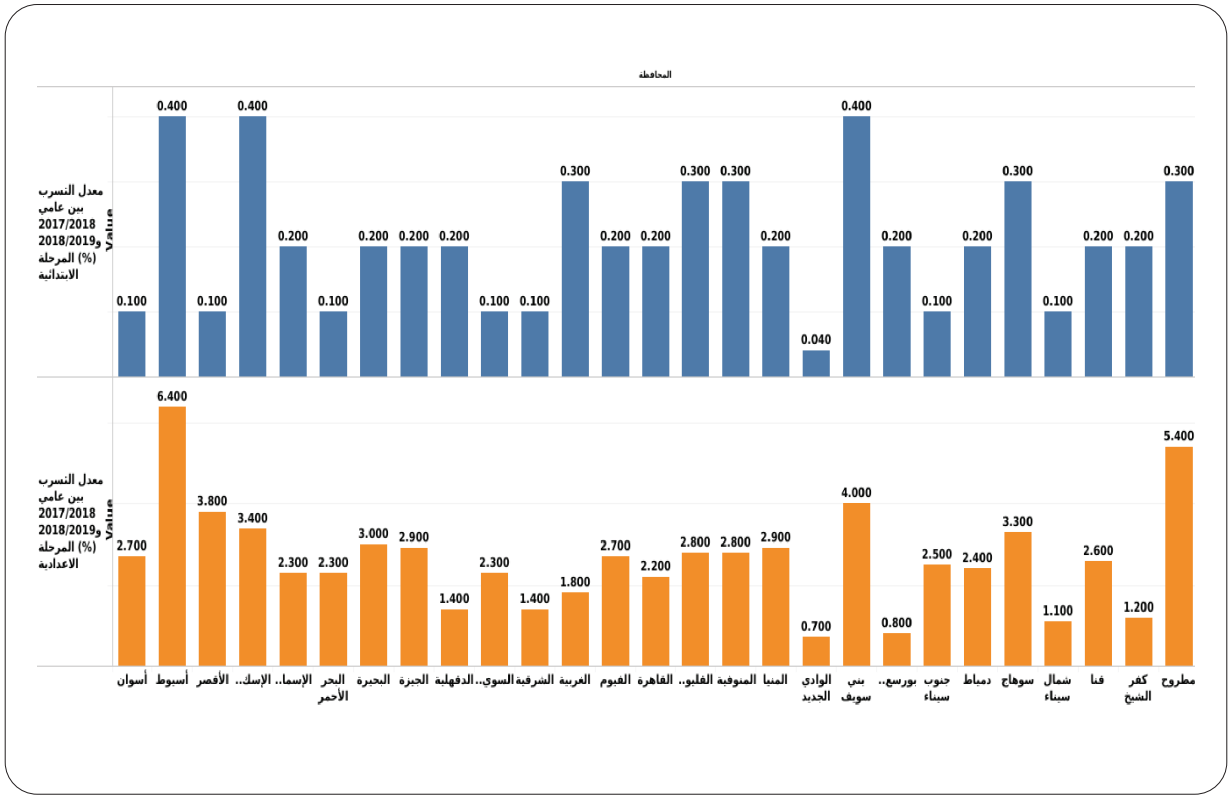

نسبة الأمية لدى الذكور والإناث ونسبة المدارس المجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة لعام 2017 وفقًا للمحافظة (%)

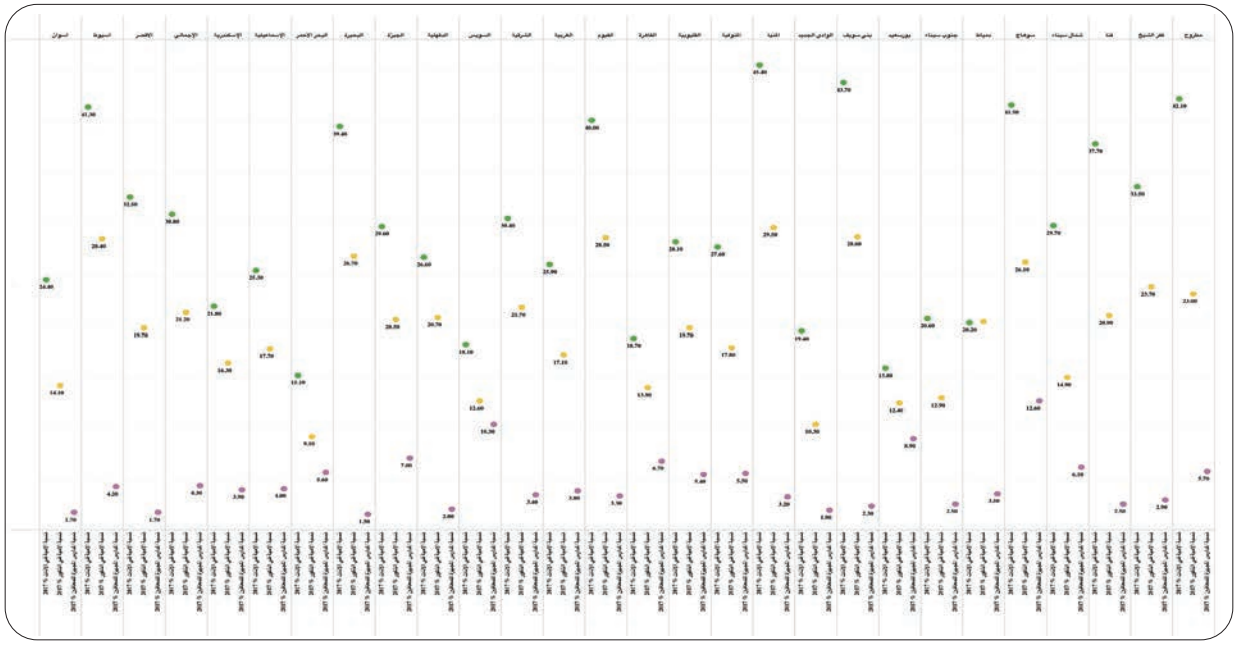

معدلات وفيات (النفاسية - حديثي الولادة - دون سن الخامسة) وفقًا للمحافظات

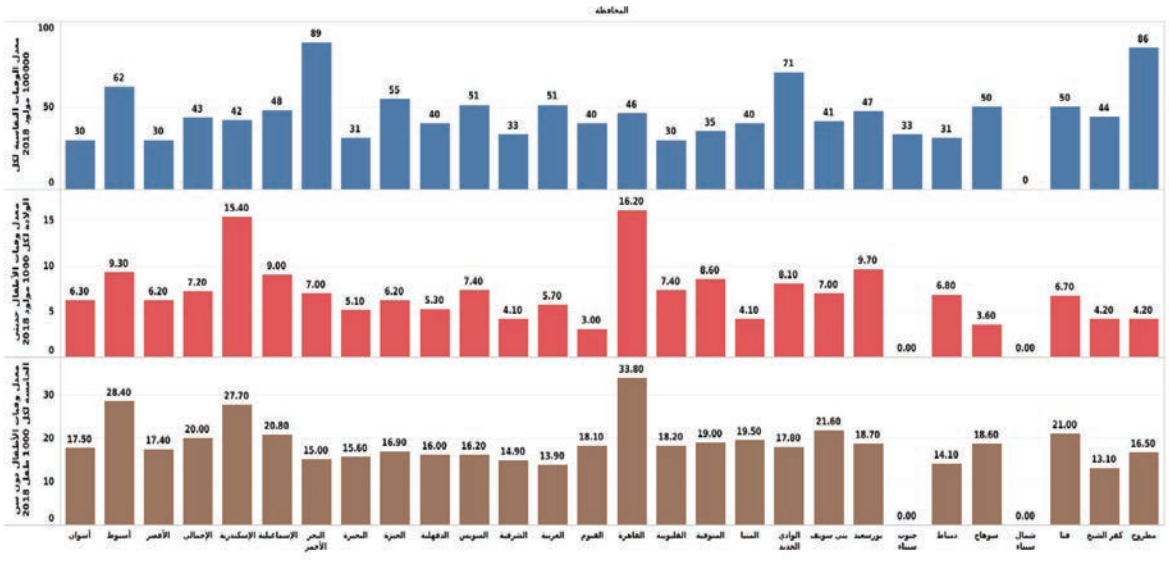

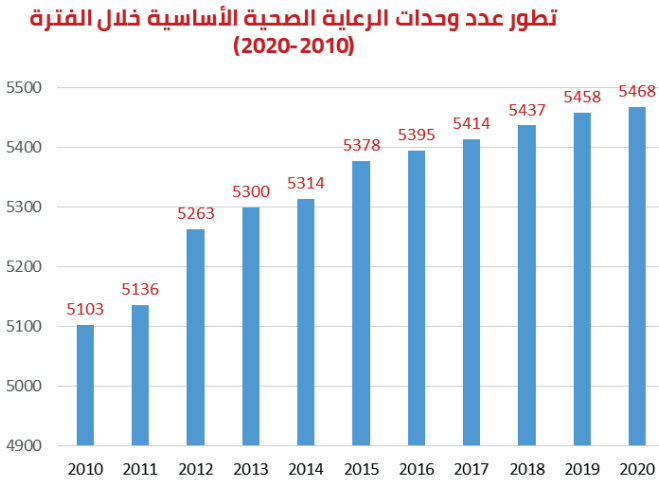

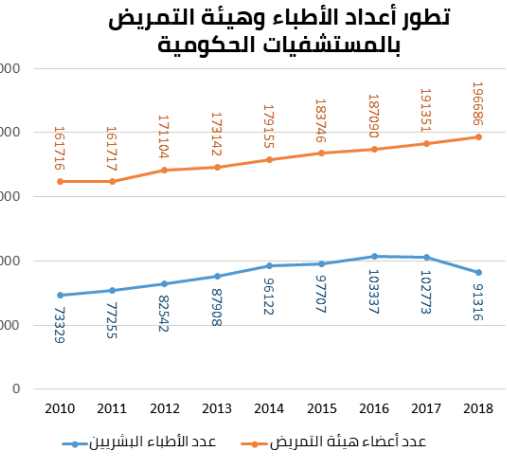

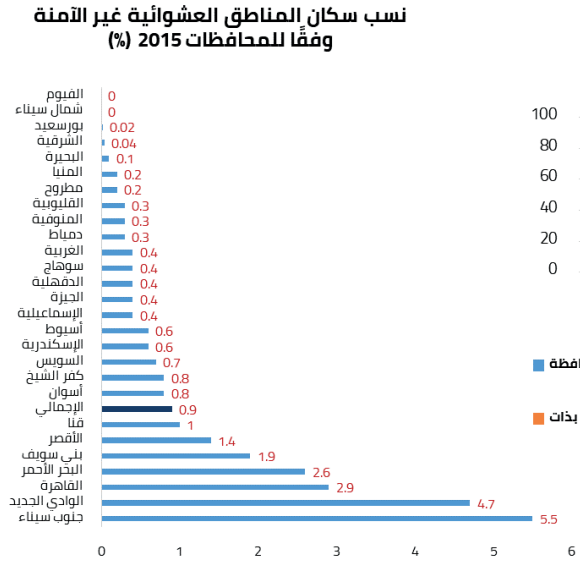

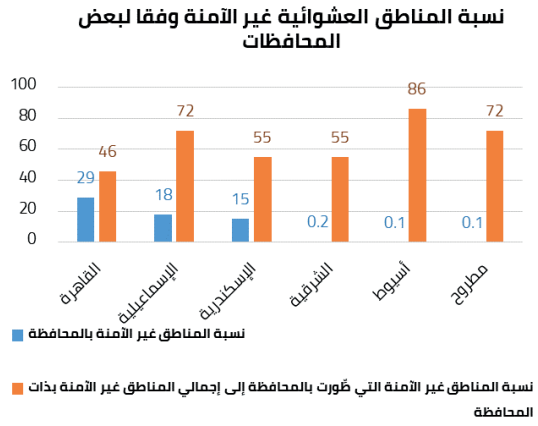

تطور معدلات التغطية بخدمات الصرف الصحي %

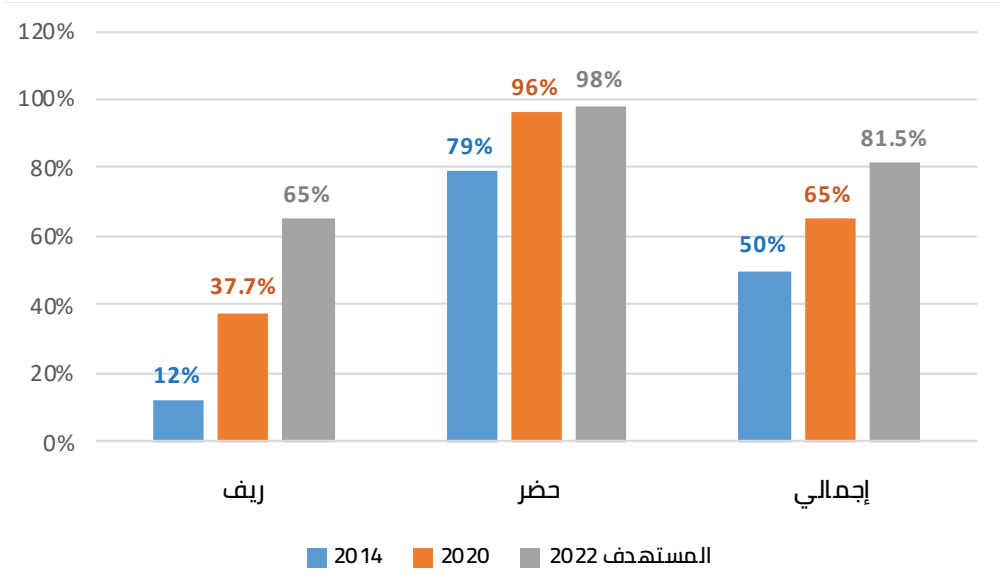

تطور مؤشرات الدعم مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (مليار جنيه)

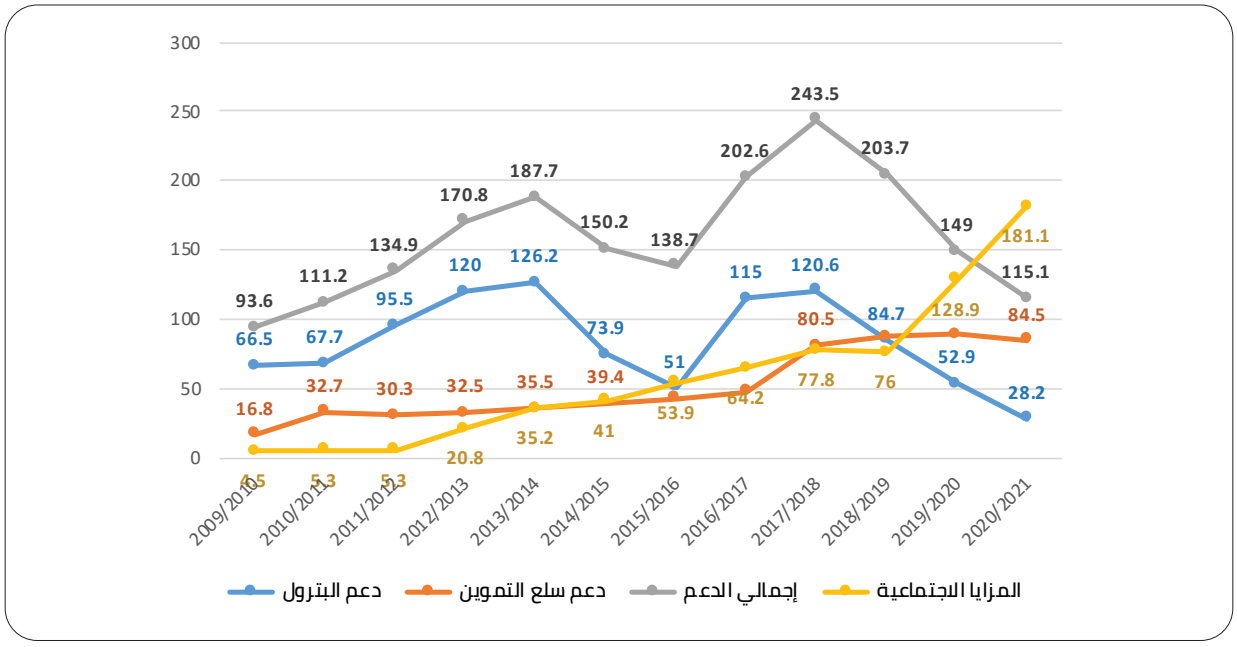

معدل البطالة بين الذكور والإناث ونسبة مشاركة المرأة في قوة العمل وفقًا للمحافظات 2020

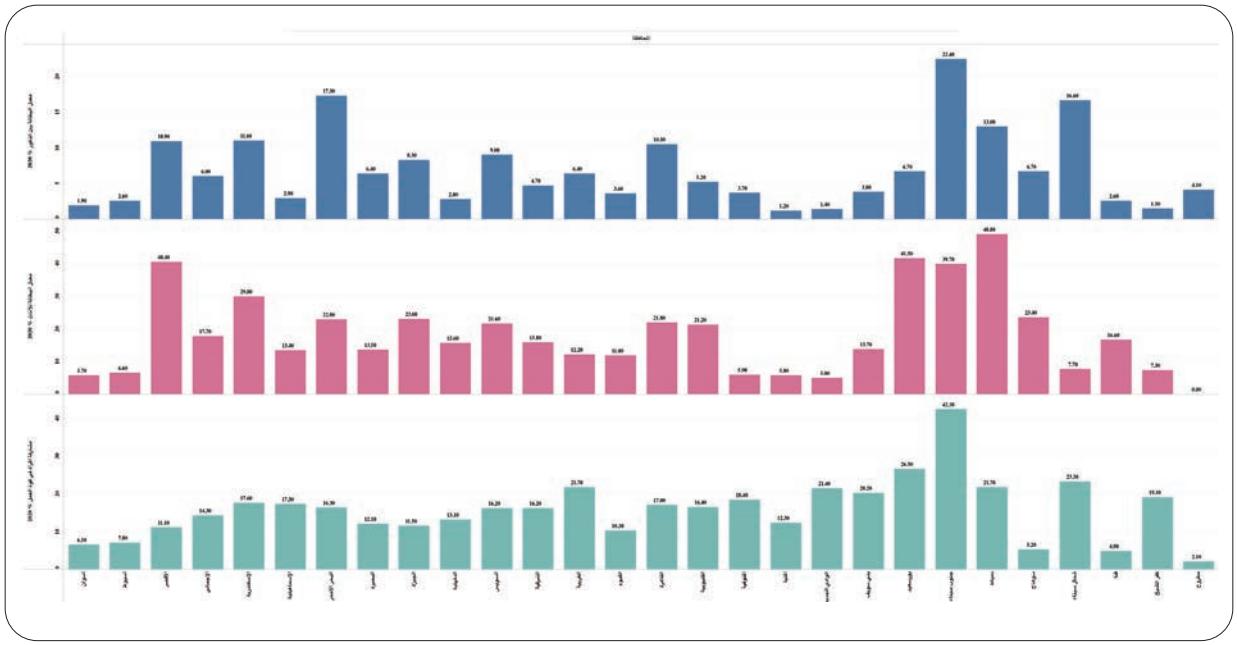

تطور معدلات البطالة والتضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي والادخار المحلي الإجمالي والاستثمار خلال العقد الأخير

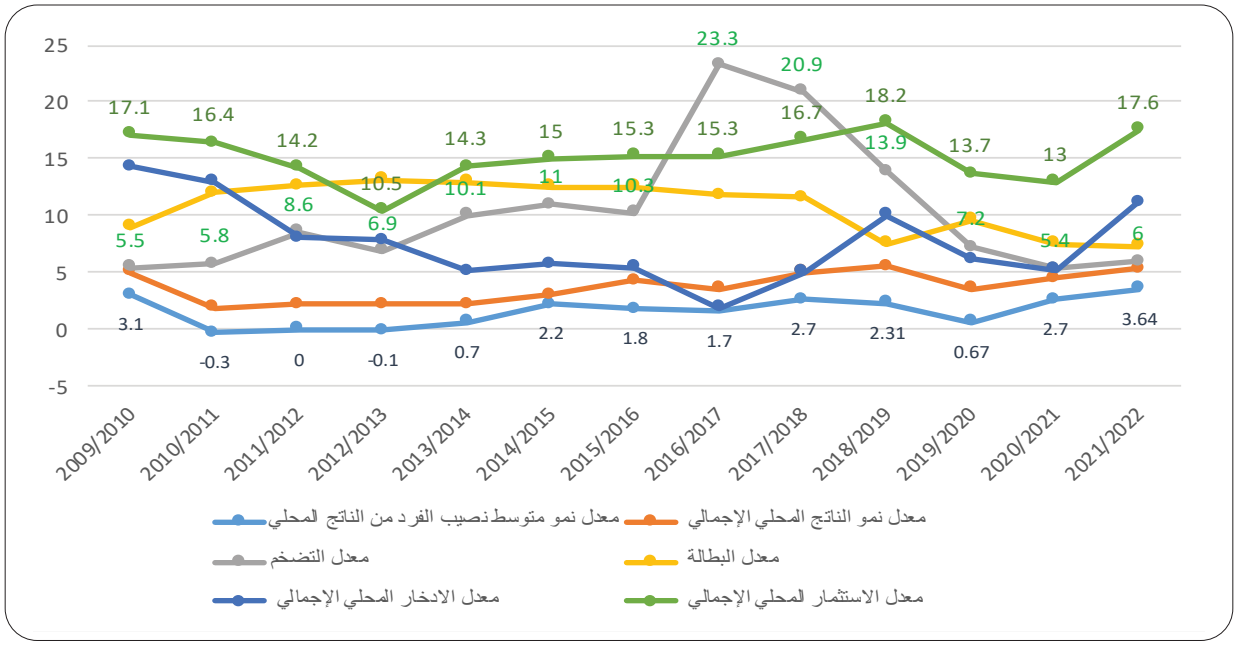

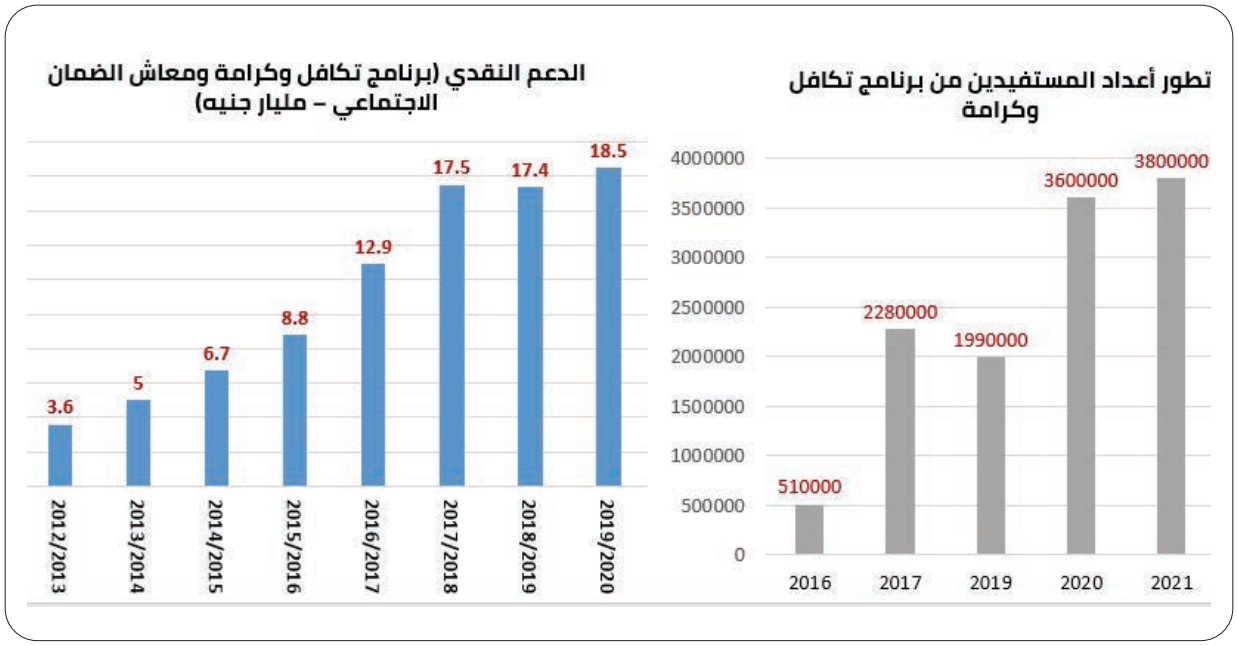

تطور تصنيف مصر في مؤشر التمكين السياسي بالتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين

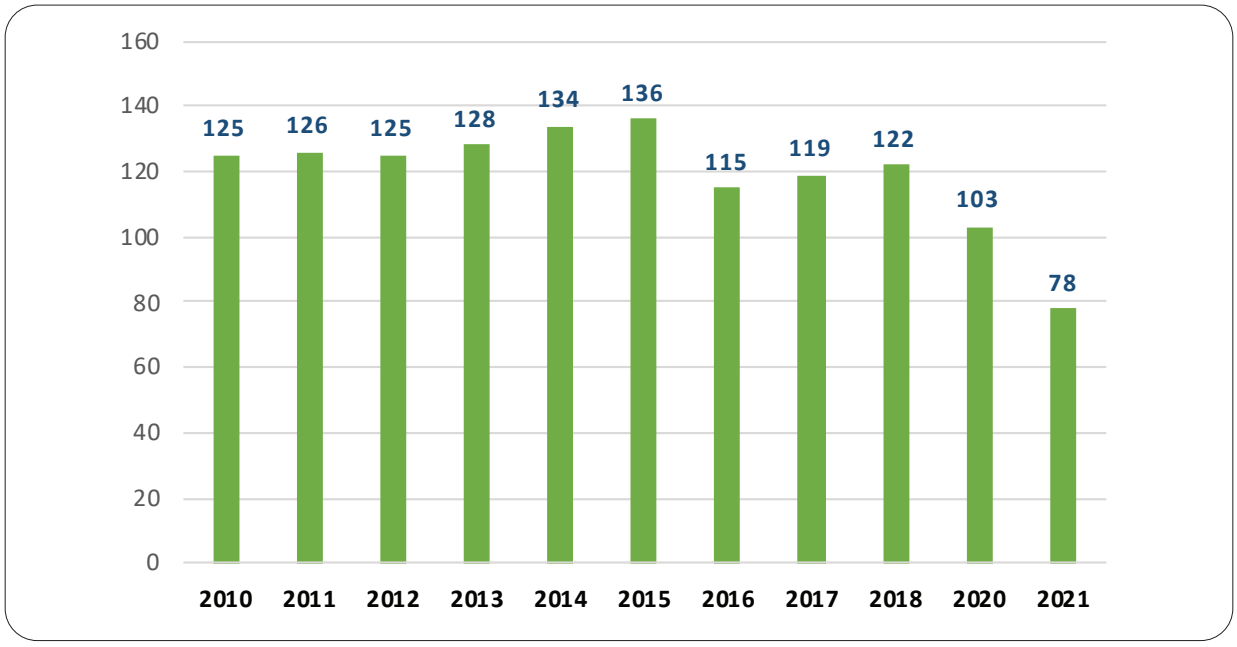

تطور نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للإناث
ضمن نشاط جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

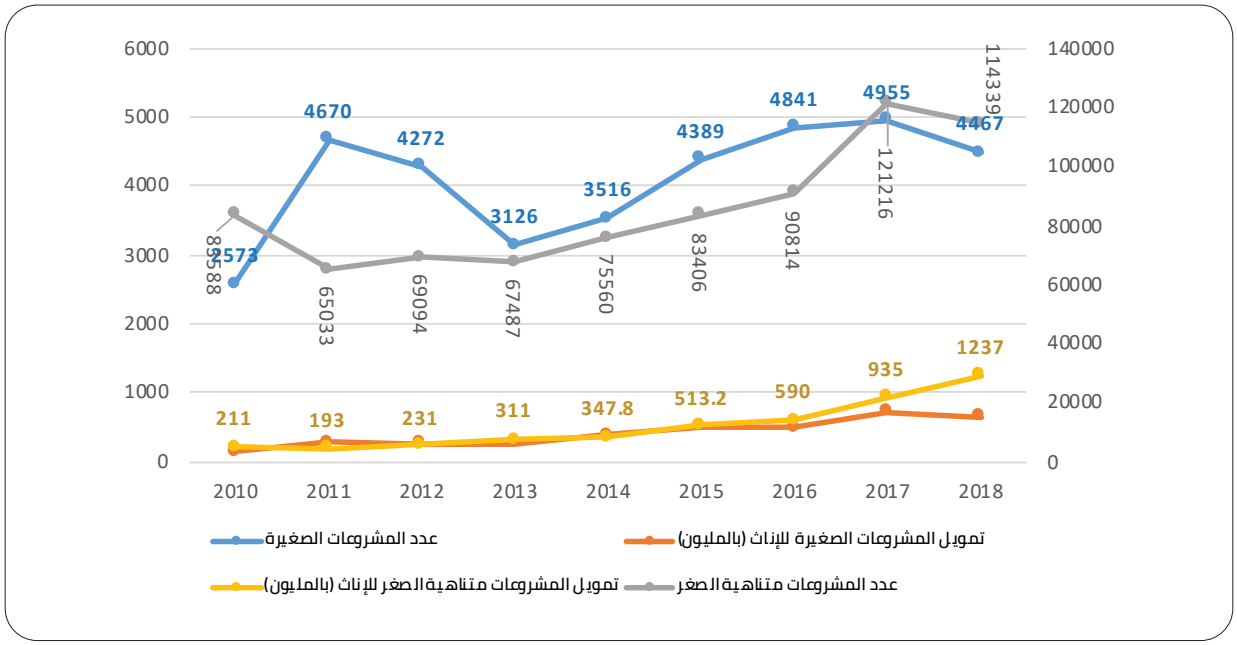

تطور معدل وفيات الأمهات

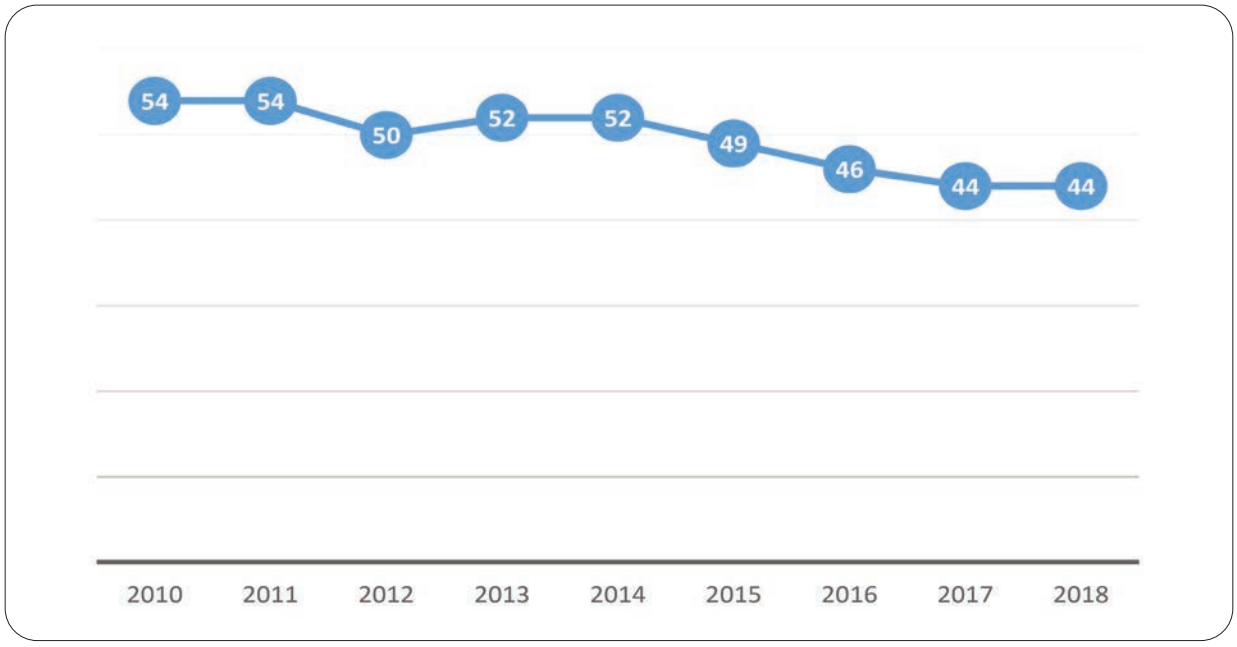

نسبة المتزوجات (15-49) ويتخذن قرارات رعايتهن الصحية،
واستخدام وسائل تنظيم الأسرة 2015 (%)

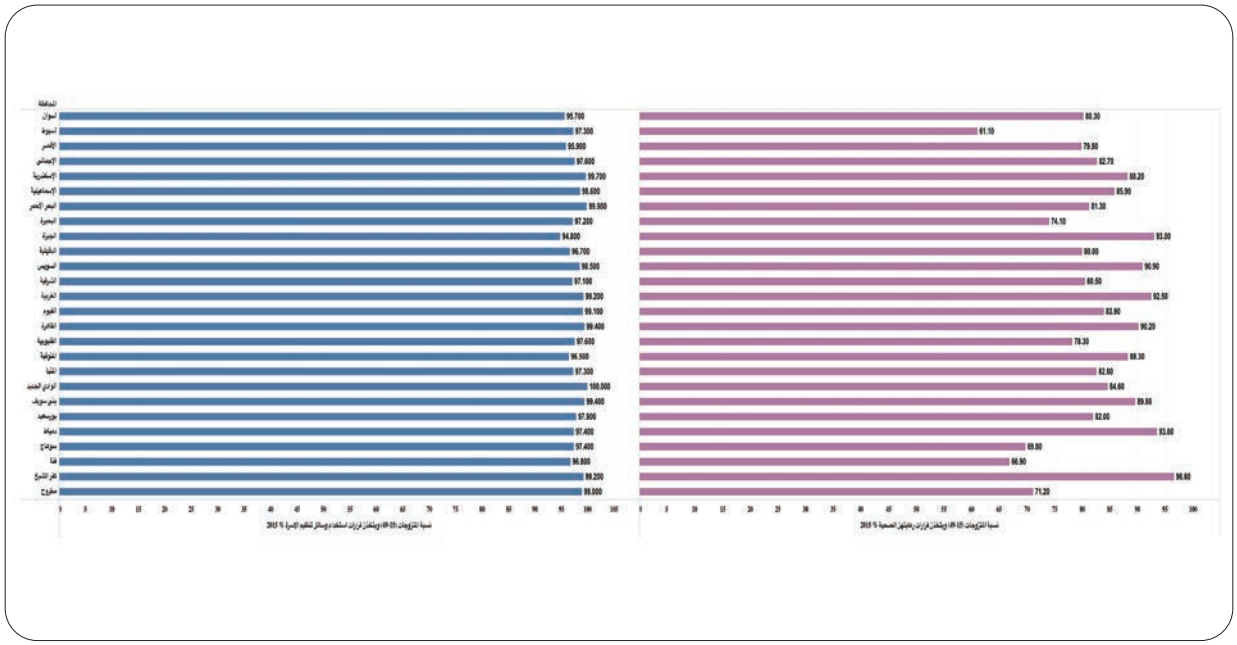

نسبة الإناث في العمر 0-19 سنة، وتم ختانهن أو يُتوقع ختانهن،
ونسبة السيدات المتزوجات (15-49) وتعرضن لعنف بدني 2015 (%)

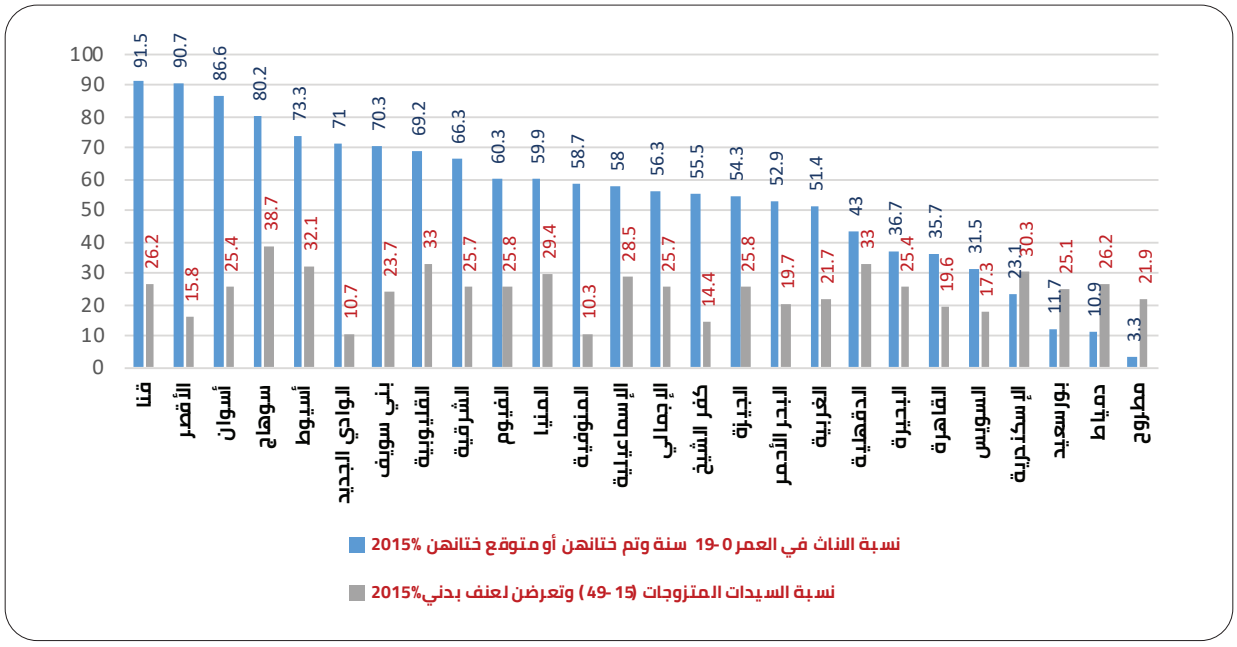

تطور أبرز المؤشرات البيئية خلال الفترة الأخيرة

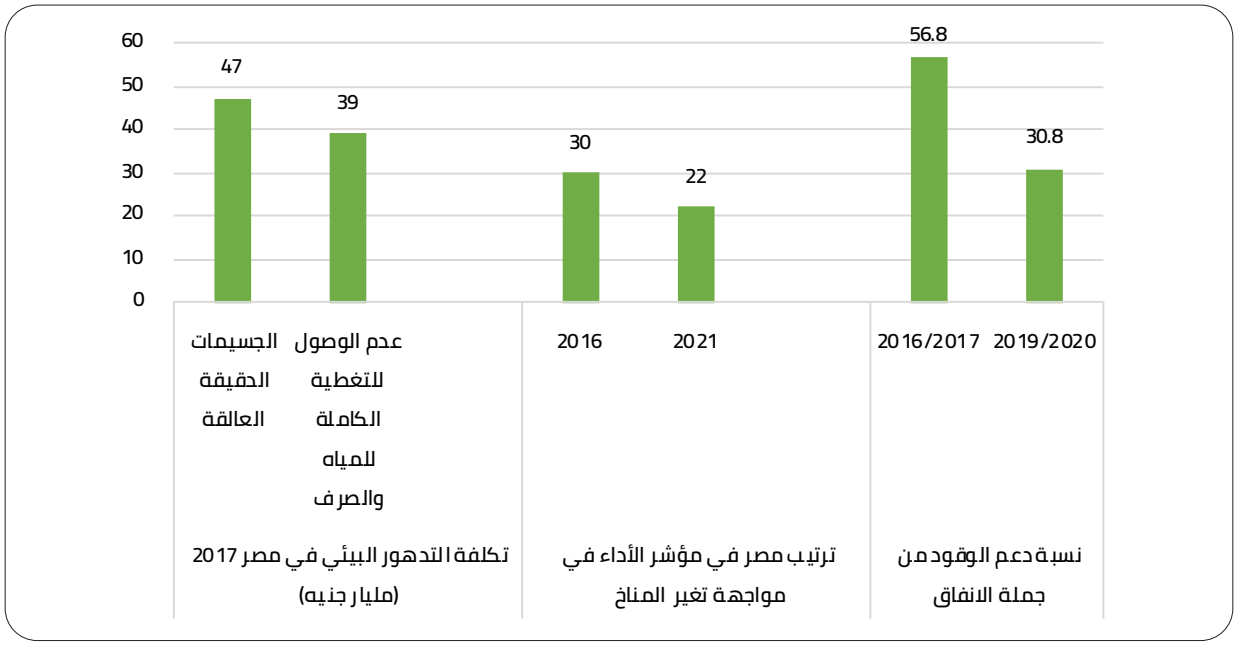

تطور أداء مصر في مؤشر الحوكمة العالمي

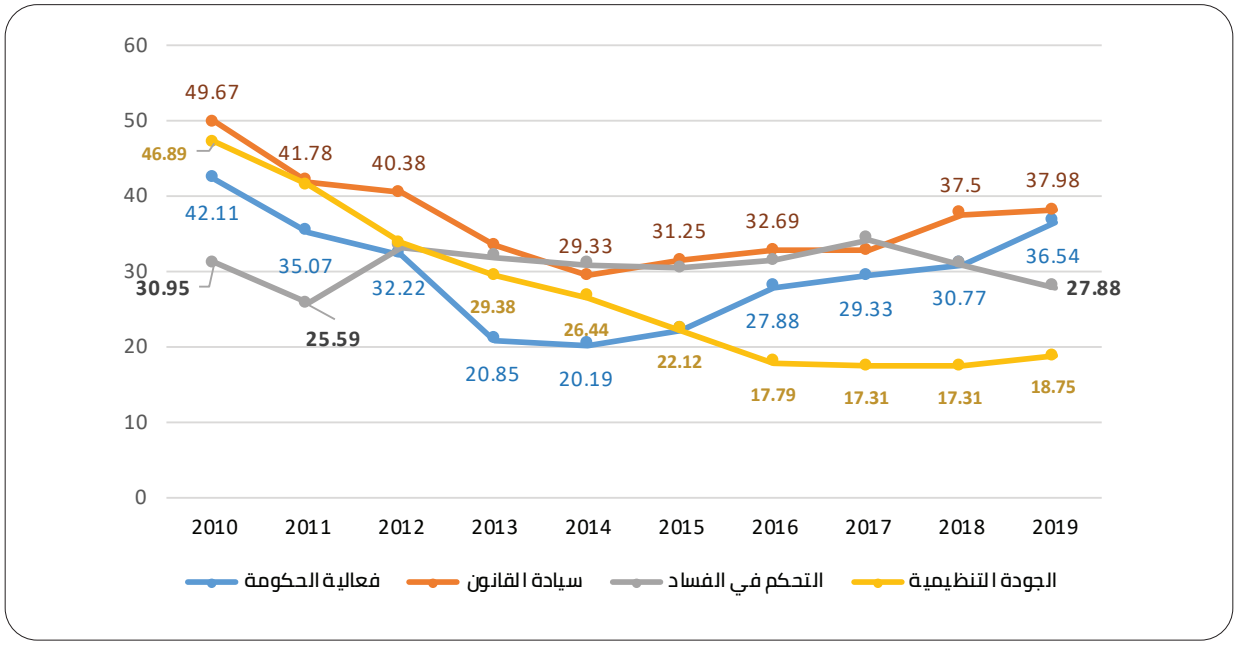

متابعة حية
بشكل دوري وسريع ومُصور لكافة التطورات،
في قلب الحدث من خلال حساباتنا على مواقع
التواصل الاجتماعي /ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

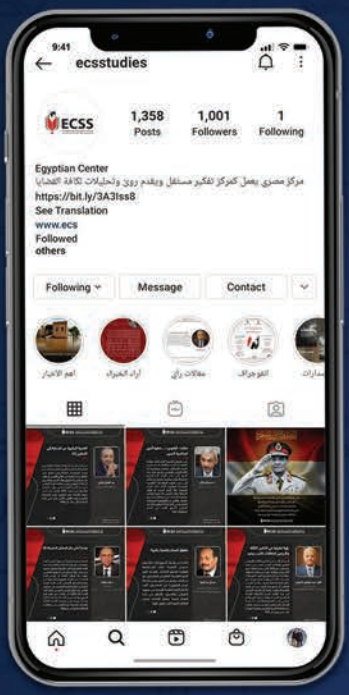

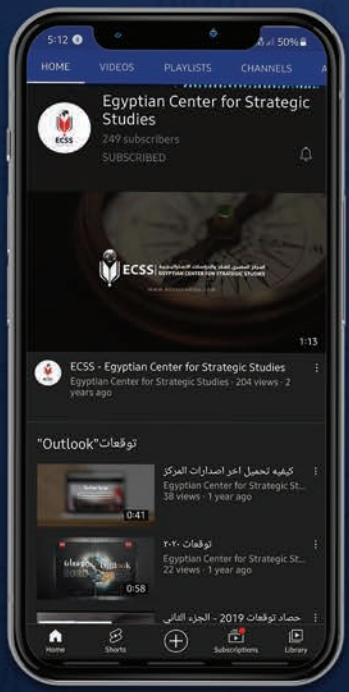

www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

/ecsstudies

ecss.com.eg

رقم الإيداع ٢٠٢١/٢٢٨٦٤

ISBN 978-977- 86102-1-3

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo